

عودة مغترب

عبدالله مشهور السقاف



رؤية

حضر موت
2040



عودة مغترب

عودة المغتربين من السعودية إلى حضرموت
وأطروحات لتعزيز رؤية حضرموت ٢٠٤٠

عبد الله مشهور السقاف

 ramady_studio

الطبعة الأولى - مارس ٢٠١٨

إهداء

إلى كل مغترب يبحث عن ذلك الوطن الغائب

““

مقدمة

الحاجة الى التغيير هو أمر ضروري وصحي لكل البشر، فهي سنة كونية بينها الله في كتابه الكريم بقوله تعالى **إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ**^١، ويحدث التغيير بناءً على التطور الفكري الحاصل للإنسان، وذلك عبر اطلاعه وزيادة معرفته وتنمية مهارته المختلفة، وكذلك التجارب المتعددة في حياته الشخصية ومراقبته لنتائج تجارب الآخرين من حوله، فكل هذه الأمور تنمي الإدراك لدى المرء لفهم مايجري من حوله من الأحداث، وتمكنه من تكوين رؤية خاصة في تحليل الاحداث وإبداء رأيه فيها بناءا على مكتسباته الفكرية طيلة فترات حياته.

وقد يكون التغيير أمرا مفروضا على البشر، ويحدث دون ارادتهم أو رغبتهم، مما يجعل الاشخاص معرضون لضغوطات تجبرهم على البحث عن حلول للتغيير من دون سابق انذار، والتي تتطلب النظر الى هذه التغييرات بزوايا عديدة، عبر مبدأ التفكير خارج الصندوق، معتمدا على معلوماته وامكانياته وحده في تقرير مصيره القادم.

وفي يومنا هذا يواجه المغتربون الحضارم في السعودية لحظات تاريخية مفصلية، تدعوهم للتغيير واتخاذ القرار سريعا وبشكل لا يحتمل التأخير،

^١ سورة الرعد - آية ١١

وذلك للهجرة خارج السعودية والتي عاشوا فيها لفترات طويلة، أو البقاء فيها مع خيارات معيشية أقل من ناحية الخدمات والفرص الوظيفية المتوفرة، والابتعاد عن مظاهر الترف، فضلا عن التفكير بالاستقرار لسنوات أخرى.

كما أن العديد من المغتربين يرون الحاجة الى الكثير من الأمور التي تنقص حضرموت في الوقت الحالي، والتي سيساعد وجودها في عودة المغتربين والاستقرار في حضرموت.

فلم يسبق تاريخيا أن حدثت هجرة عكسية إلى داخل حضرموت بهذا الكم وهذا العدد الكبير، فكان لابد من أن نوثق هذه المرحلة التاريخية، ونبين أسبابها والتبعات التي ستواجه حضرموت وأبناءها الحاليين جراء هذه العودة الجماعية.

وحيث كان المحفز والدافع الاساسي لي هو الشعور بالانتماء الى هذه الارض الطيبة، ورغبة مني بالمساهمة بقدر استطاعتي كفرد لديه كافة الرغبة في المساهمة في تطوير ورفع حضرموت.

بالإضافة الى رغبتني في تحفيز الشباب من أبناء حضرموت في الكتابة والطرح والمشاركة بالأراء والأفكار التي تساهم في تطوير المجتمع في مختلف المجالات، فنحن بحاجة إلى تعزيز روح التعاون بين الشباب والقيادات في هذه المرحلة الحساسة.

ومن خلال هذا الطرح سأطرق الى نقاط متعددة اتمنى ان تصل الى صاحب القرار والى جميع اطراف المجتمع رغبة مني في ان تسهم هذه الافكار في تغيير الواقع الى الأفضل، والتطلع الى المزيد من الرخاء والعيش الكريم لكل اهل حضرموت، وكذلك رغبة في زيادة الوعي المجتمعي تجاه المسؤوليات الموضوعية على عاتق الجميع، وعن النتائج المتوقعة للتعاون المشترك بهدف الوصول معا الى بيئة أفضل.

كما احببت عبر هذا الطرح توضيح أن فكرة التحول والتغيير ممكنة، وذلك بتعاون جميع أبناء الوطن من أهل حضرموت والمغتربين العائدين اليها، ونستطيع من خلال هذا التعاون تحويل المجتمع من بيئة تفتقر إلى عناصر الجذب والتطوير، الى بيئة ايجابية حاضنة للأفكار والقدرات والاستثمارات في شتى المجالات، وسيزيد ذلك من الوعي لدى المجتمع بأهمية التطور للأفراد، فتكمن أهمية نجاح الفرد بأنها الجزء الاساسي لمرحلة البناء والتنمية.

كما أنني أؤمن بأن حضرموت منطقة مركزية ذات بعد ثقافي واجتماعي مميز، وأنها بيئة قابلة للتطوير والتغيير للأفضل، وأنها قادرة أن تكون مركزا مستقلا ذو طابع مميز، سواءا كانت ضمن حدودها الحالية او بتفرداها على شكل إقليم مستقل. كما سأذكر أهم النقاط التي تحتاجها حضرموت للعمل بها في المرحلة القادمة.

الفصل الأول

دوام الحال من المحال

- أسباب تغير الأوضاع للمغتربين في السعودية
- تاريخ الحضارم في الحجاز قديما وما بعد تأسيس الدولة السعودية الحديثة
- الهجرة موروث ثقافي للحضارم
- لماذا سيرحل المغتربون من السعودية؟
- المغتربون من مواليد السعودية .. تستمر المعاناة
- حضرموت وجهة العودة الوحيدة!!
- قصة وعبرة
- رسائل سريعة

أسباب تغير الأوضاع للمغتربين في السعودية

بعد مرور حوالي قرن من الزمان على إقامة المغتربين الحضارم في المملكة العربية السعودية، وبعد أن ظلت المملكة لعدة عقود، ملاذا للباحثين عن الاستقرار وفرص العمل في مختلف المجالات، نجد اليوم تغيرا كبيرا في رغبة المغتربين بمتابعة الاستقرار فيها، والتفكير جديا بالرحيل عنها، فلم تعد السعودية تلك الأرض المليئة بفرص العمل المتوفرة للوافدين، وأيضا لم تعد تكاليف المعيشة كما كانت في السابق بسيطة ومناسبة مقارنة بمستوى دخل الفرد فيها، وقد كانت هذه المزايا تجعلها في وقت ما، المكان الأمثل لكل شخص كان يرغب في الهجرة باحثا عن حياة أفضل له ولأسرته، كما أصبحت التكلفة التشغيلية للوافدين عالية جدا عكس ما كان عليه سابقا.

فما حصل من تغييرات في السياسة الاقتصادية للسعودية بالسنوات الأخيرة، أثر بشكل كبير على الوافدين وعلى المواطنين والتجار عموما، حيث تواجه السعودية أزمة اقتصادية خانقة، بدأ ظهورها عند منتصف العام 2014، حيث بدأت أسعار النفط العالمية بالانخفاض بشكل كبير، حيث كان سعر البرميل في ذلك الوقت حوالي 110 دولار للبرميل الواحد، ثم بدأ الانخفاض حتى وصلت إلى 30 دولار للبرميل الواحد

مطلع العام ٢٠١٦، ومن المعروف ان الاقتصاد السعودي يعتمد بشكل رئيسي على النفط، والذي يشكل اكثر من ٩٣% من الناتج المحلي، ولهذا تأثر الاقتصاد السعودي بشكل كبير بهذا الانخفاض، حيث أثر على حجم الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية والخدمات الرئيسية، بالإضافة إلى إيقاف مشاريع عديدة وإعادة النظر في الجدوى منها، وأصبح تركيز الحكومة منصّباً في البحث عن خطط لمعالجة مشكلة انهيار أسعار النفط بالطرق الممكنة.

وفي الخامس والعشرون من شهر ابريل للعام ٢٠١٦ ظهرت التغييرات على شكل رؤية ٢٠٣٠، والتي تسعى السعودية من خلالها للتخلي عن النفط كمصدر رئيسي للدخل، وتشمل الرؤية العديد من البرامج لتطوير المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما وضعت الحكومة العديد من القوانين المستحدثة لمحاولة إحلال الوافدين الذين يعملون في القطاع الخاص بعمالة وطنية من أبناء البلد الحاملين للجنسية السعودية، وحيث يشكل الوافدون نسبة تزيد عن ٨٣% من مجموع العاملين في القطاع الخاص السعودي، حسب احصاءات ٢٠١٦^٢، يعمل معظمهم في مهن بسيطة وخدمية بالإضافة الى مجالات الهندسة والطب والوظائف المكتبية المساعدة بالإضافة إلى محلات البيع بجميع أنواعها، حيث يشكل تعداد

^٢ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية السعودية

الوافدين نسبة كبيرة من مجموع السكان، فيصل عددهم إلى اثنا عشر مليون شخص، أي بنسبة تصل إلى أكثر من ٣٠% من عدد السكان الكلي للسعودية.

وظلت المملكة لسنوات عديدة قوة اقتصادية مؤثرة على المستويات العربية والاسلامية والعالمية، وذلك باعتبارها أحد أكبر مصدري النفط في العالم، والذي ساعد على تكوين ثروة مالية كبيرة، وضعتها ضمن كبرى الاقتصادات في العالم، وكانت الحكومة السعودية تستثمر هذه الأموال في المشاريع الضخمة كتوسعة الحرمين وعمل شبكات الطرق وبناء المستشفيات والمدارس، بالإضافة الى تطوير البنية التحتية للمدن والقرى، وساهمت هذه المشاريع في تطور حركة الاقتصاد السعودي، مما خلق العديد من مجالات الاستثمار وفرص العمل، ونظرا للحاجة الملحة لوجود عمالة كبيرة من كافة المستويات، فاستقطبت السعودية من خلال القطاع الخاص العديد من الأيدي العاملة من مختلف الدول، وساهم انخفاض التكاليف المعيشية بالسعودية هذه العمالة في التكيف والعيش لأعوام عديدة.

تاريخ الحضارم في الحجاز قديما وما بعد تأسيس الدولة السعودية الحديثة

احتضنت أرض الحجاز المهاجرين الحضارم منذ عهد الفتوحات الإسلامية، والذي استمر وجودهم حتى يومنا هذا، وكان الحضارم قد حققوا نجاحات كبيرة في المجال التجاري وكانوا يمسكون بزمام التجارة في الحجاز، وأصبحوا منافسين أقوياء لإخوانهم الهنود الذين كانت لهم سيطرة على الحياة التجارية في بعض مدن الحجاز.^٣

واستقر غالبية الحضارم في المدن الحجازية الكبرى ومن أهمها مدينة جدة بالإضافة إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة، باعتبار وجود الحرمين الشريفين فيها، وكان الحضارم يعدون من ضمن مكونات التركيبة السكانية الأساسية في الحجاز.

وبعد أن قامت الدولة السعودية الحديثة كان الحضارم أول المبايعين للملك عبد العزيز عند دخوله للحجاز، وقد أهدى السيد إبراهيم بن عمر السقاف قصره والمعروف حتى يومنا هذا بقصر السقاف - يقع في مكة - للملك عبد العزيز عند دخوله إليها^٤، ومن ثم عينه الملك عبد العزيز فيما بعد عضواً في مجلس الشورى عام ١٩٢٦م.

^٣ الحضارم في الحجاز ونورهم في الحياة العلمية والتجارية (١٩١٨-١٨٤٠) - د. خالد حسن سعيد الجوهي

^٤ حول العالم في مائتي يوم - أنيس منصور

وفي بدايات القرن العشرين لمعت أسماء كثيرة من العوائل والشخصيات الحضرمية في الحجاز، والتي عملت في التجارة والحرف اليدوية والعديد من المجالات، ومن هؤلاء الاسر التي اشتهرت بالتجارة أسرة آل باناجة وآل باعشن والحبشي وآل السقاف وآل باجنيد وآل باغفار وآل باذيب، كما عرف من الافراد العاملين بالتجارة، التاجر باسترة وحسن بن مانع والتاجر باصهي وعبد الله الخنبشي وكذلك الشيخ عبد الله محمد باحمدين كما وردت أسماء بعض التجار ضمن الوثائق العثمانية مثل سعيد بغلف وسالم باسودان وعمر باحسين وعبد الله بلخير.

كما توجد العديد من الأسر الحضرمية التي سكنت القنفذة، ومنهم آل بن محفوظ، وآل العمودي وآل الجفري وكذلك آل بامهدي وآل باسندوة وآل بانقيب وآل باوهاب.

كما سكن حي مشرف بالحارة اليمانية في القنفذة أيضا عدد من العوائل الحضرمية أمثال: آل بيضان – بامعبد – باسودان – با كلا – باعارمة – بادويل – باغانم – العيدروس – بغلف – باكواسر – باوجيه – باشعيب – باصرة – باسيف – آل باجبير – آل با مخرم وغيرهم.^٥

^٥ الحضارم في الحجاز ونورهم في الحياة العلمية والتجارية (١٩١٨-١٨٤٠) - د. خالد حسن سعيد الجوهي

بالإضافة الى العوائل الهاشمية التي كان لها تأثير في الحرم المكي بإقامة الدروس العلمية التي كان يحضرها العديد من الناس من مختلف بقاع العالم.

ومن ثم عندما تولى الملك فيصل الحجاز أصبح للحضارم شأن كبير حيث اختار العديد من الشخصيات الحضرية في المناصب القيادية الرفيعة.

وحسب نظام الجنسية السعودي الذي أُصدر في عهد الملك سعود عام ١٣٧٤ هجرية، والذي ينص على الآتي: (أن السعوديين حسب المادة الرابعة من القرار هم):

- من كانت تابعيته عثمانية عام ١٣٣٢ هجرية الموافق ١٩١٤ م ومن سكان أراضي المملكة العربية السعودية الأصليين.
- الرعايا العثمانيون المولودون في أراضي المملكة العربية السعودية والمقيمون فيها عام ١٣٣٢هـ — ١٩١٤م الذين حافظوا على إقامتهم في تلك الأراضي إلى ٢٢ / ٣ / ١٣٤٥ ولم يكتسبوا جنسية أجنبية قبل هذا التاريخ.
- من كان من غير الرعايا العثمانيين مقيما في أراضي المملكة العربية السعودية عام ١٣٣٢هـ ١٩١٤م وحافظ على إقامته فيها إلى ٢٢ / ٣ / ١٣٤٥ ولم يكتسب جنسية أجنبية قبل هذا التاريخ.

فمُنح العديد من الحضارم المتواجدين في السعودية بموجب هذا القانون الجنسية السعودية.

وعند ظهور النفط ساعد ذلك في زيادة الحركة الاقتصادية والتجارية للمملكة، وتحولت التجارة الفردية الى عمل مؤسسي والى شركات ذات رؤوس أموال وأصول ثابتة، ولمعت وقتها العديد من الشركات والتجار الحضارم، وكانت أغلب هذه الشركات موجودة في جدة، حيث كانت تعرف بأنها المدينة الاقتصادية الأولى بالسعودية في ذلك الوقت.

وعلى الجانب الاقتصادي وتحديدًا في عام ١٩٥٣ أصدر الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود أمراً ملكياً، بتحويل شركة صالح وعبدالعزیز كعكي وسالم بن محفوظ إلى شركة تحت مسمى البنك الأهلي التجاري، ليصبح حينها أحد أضخم البنوك السعودية، والذي ساهم في مرحلة التطور الاقتصادي للسعودية، ويعد البنك الأهلي ثاني البنوك السعودية عند تأسيسه بعد البنك السعودي الهولندي.

ثم جاء بعد ذلك المعلم محمد بن لادن والذي منحه الملك عبدالعزيز شرف توسعة المسجد النبوي عام ١٩٥٠، حيث امتدت اعمال التوسعة حتى عهد الملك سعود بن عبدالعزيز، ثم اوكلت اليه مهمة توسعة المسجد الحرام بمكة المكرمة، لتكون أول توسعة يشهدها المسجد الحرام منذ ألف عام، والتي من خلالها تأسست شركة بن لادن للمقاولات في عام

١٩٨٩م، وأصبحت فيما بعد أكبر شركة في مجال الإنشاءات والتعمير في الشرق الأوسط، ومن ثم شاركت الشركة في بناء أهم الطرق التي تربط بين المدن السعودية، وتوسعت لتشمل المنشآت والمشاريع الحيوية، واصبح لها العديد من الفروع حول العالم.

وبعد ذلك استمرت العلاقة بين الحضارم والعائلة الحاكمة في السعودية بالتطور مع مرور الوقت، وفي عهد الملك فيصل والذي كان الأبرز في تاريخ حضارم السعودية، حصل أبناء حضرموت من المثقفين والسياسيين على مناصب حساسة ومؤثرة بالدولة، وكان لهم مشاركة فعالة في القرارات بذلك العصر، ونذكر على سبيل المثال السيد عمر عباس السقاف، وهو أول وكيل دائم لوزارة الخارجية السعودية، وأول وزير دولة للشؤون الخارجية ما بين (١٣٨٨ - ١٣٩٤ هجرية) أي في عهد الملك فيصل.

وكذلك من أهم التجار الحضارم المهندس عبدالله أحمد بقشان والذي يملك مجموعة بقشان العربية، وله العديد من الأعمال الخيرية كدعمه للطلاب المتميزين، ودعمه لاستكمال الدراسة في المراحل الثانوية والجامعية والدراسات العليا في حضرموت وخارجها، كما له العديد من المساهمات في اعمال الطرق والمدارس والمستشفيات.

وعندما نتحدث عن الصناعات البترولية فاننا تحديدا نتحدث عن الشيخ محمد حسين العمودي، صاحب شركة العمودي كورال جروب، والذي يمتلك من خلالها استثمارات ضخمة في مجال النفط والغاز حول العالم، ولديه العديد من الاستثمارات في اثيوبيا والسويد والمغرب والسعودية، كما يملك استثمارات في البنوك وقطاع المقاولات والعقار بالاضافة الى استثمارات في مجال الفنادق.

واستمرت هذه العلاقة الوطيدة بين الحضارم والحكومة السعودية إلى العصر الحالي، وإن ظهرت بصورة تبدو أقل منها في العهود الماضية، حتى بدأ مع الأيام ظهور لافت لعوائل نجد والقصيم في تصدر المشهد السياسي والثقافي، وأصبح دور الحضارم منحصرا في التجارة مع القليل من المناصب الحكومية.

الهجرة موروث ثقافي للحضارم

عُرف الانسأانُ الحضرمي بحبه للترحال والبحث عن فرص العمل والاستقرار خارج حضرموت منذ فترات زمنية بعيدة، كما عُرف الحضارم بنشرهم للإسلام في دول عديدة كإندونيسيا، فأصبحت أكبر بلد إسلامي من ناحية عدد المسلمين فيها، ويصل عدد الحضارم فيها الى حوالي خمسة ملايين شخص، أي أكثر من عدد سكان حضرموت نفسها والتي يتراوح عددهم حوالي المليون نسمة^٦، وكان الحضارم يقومون بالهجرة عبر الرحلات البرية والبحرية فتوجهوا شرقاً الى شرق آسيا بدءاً من الهند وحتى إندونيسيا وماليزيا وسنغفورة، كما هاجروا إلى الشمال باتجاه الكويت والحجاز أو بما يعرف بيوماً هذا بالسعودية، وكذلك عُمان وسواحلها أو ما يُعرف اليوم بدولة الامارات، بالإضافة الى مصر وبعض دول شمال افريقيا، كما هاجروا غرباً باتجاه الحبشة واثيوبيا وكينيا وتنزانيا، ومن الحالات النادرة ان تحدث عودة جماعية لهؤلاء المهاجرين إلى حضرموت، فأغلب الذين خرجوا استقروا في تلك الدول التي رحلوا اليها والكثير منهم لم يعودوا إلى حضرموت مرة أخرى.

^٦ المركز الوطني للمعلومات - الجمهورية اليمنية

لماذا سيرحل المغتربون من السعودية؟

من خلال الأحداث نجد أن هنالك تغييرات مفاجئة للأوضاع داخل السعودية وحدثت في فترة زمنية بسيطة، والتي اربكت وغيرت حسابات جميع المقيمين على أرض المملكة، ومن ضمنهم الحضارم المقيمين من غير حاملي الجنسية السعودية، وقبل أن نقوم بسرد هذه الأمور نود التنويه بأنه من حق الحكومة السعودية تعديل قراراتها وسياساتها وازدافة الرسوم والضرائب، فهو حق سيادي للحكومة تفرضه متى ما رأت الحاجة اليه، حسب خططها المستقبلية.

وسنتحدث هنا عن شرارة التغييرات التي بدأت بخط متعددة وضعتها وزارة العمل السعودية، فألزمت القطاع الخاص واصحاب السجلات التجارية بتحويل بعض الانشطة إلى "السعودة"، والسعودة لمن لا يعرفها هي احلال عمالة وطنية سعودية بدلا عن الوافدين أو بما يعرف بالتوطين، وتكون لبعض المهن بنسب معينة واديانا تكون على كامل العاملين في هذه المهنة، وتشمل جميع العمالة المقيمة في السعودية من مختلف الجنسيات.

فتأثر المقيمون ممن يعملون في المهن التي شملها القرار الحكومي بالتوطين، حيث خسر العديد من الأشخاص أعمالهم واضطروا لتغيير نشاط عملهم أو مغادرة السعودية في حال عدم توفر فرص عمل أخرى.

ثم فرض مكتب العمل السعودي بعد ذلك رسوما شهرية على الشركات والمؤسسات على كل العمالة الوافدة في المؤسسة، تبدأ ب ٢٠٠ ريال سعودي شهريا خلال عام ٢٠١٧، وتتضاعف حتى تصل إلى ٨٠٠ ريال شهريا في عام ٢٠٢٠، وتحمل الشركات والمؤسسات هذه الرسوم عن كل العمالة الوافدة لديها، مما أثر ذلك على اصحاب الأعمال التجارية والذي اضطرتهم الى ايقاف اعمالهم او تقليل التكاليف التشغيلية بكل الطرق الممكنة، مما جعل الكثير من المقيمين يخسرون أعمالهم بسبب اغلاق الشركات أو استغنائها عن خدماتهم بسبب محاولة تخفيف حجم التكاليف التي تتحملها الشركة سنويا.

ولم تكن مشكلة رسوم العمالة هي المشكلة الوحيدة، حيث ظهرت العديد من الأمور التي صعبت الأوضاع داخل السعودية، وكان من أبرز هذه الأمور رسوم المرافقين والتي كانت كالقشة التي قصمت ظهر البعير، حيث فرضت الحكومة على جميع المقيمين الذين يندرجون تحت اقامة معيولهم رسوما شهرية يدفعها من ماله الخاص، ولا تتدخل الشركة في تحمل هذه المبالغ، وقد بدأ تطبيق هذا القرار من منتصف عام ٢٠١٧،

وكانت البداية بمبلغ ١٠٠ ريال شهريا، وتتضاعف كل عام حتى تصل الى ٤٠٠ ريال شهريا عن كل فرد في الأسرة بحلول عام ٢٠٢٠ ، وتشمل الرسوم جميع الأعمار من الرضع وحتى كبار السن، ولم يتم استثناء المقيمين الحضارم من هذه الرسوم.

ومن هنا تأثر أغلب أصحاب الأسر المقيمة، نظرا لاحتواء بعض العائلات على عدد كبير من الأفراد يصل احيانا الى أكثر من عشرة أشخاص، وتشمل الرسوم كلا من الزوجة والأبناء والوالدين والاخوة وكل من يندرج تحت اقامة رب الأسرة، ويتم دفع هذه المبالغ سنويا قبل تجديد رخصة الإقامة ولن تتم عملية تجديد الإقامة بدونها، مما اضطر البعض لإنهاء إقامة أسرته ونقلهم الى بلد آخر أقل في تكلفة المعيشة، والبقاء منفردا يصارع ما تبقى له من فرص العمل التي ماتزال متاحة، والبعض الآخر فضل الذهاب مع أبناءه للبحث عن فرصة عمل في بلد آخر يضمن له بقاءه معهم.

ثم توالى الضربات الموجعة واحدة تلو الأخرى، لتجفف ما تبقى من دخل رب الأسرة، فاستقبل سكان السعودية في أول يوم من العام الجديد ٢٠١٨ زيادة في أسعار المحروقات بنسبة تتراوح بين ٨٢% و ١٢٦% ، وأثرت هذه الزيادة بشكل مباشر في الحركة التجارية وزيادة تكلفة التنقل للأفراد، والذي يعتمد معظم سكان السعودية من مقيمين ووافدين في تنقلهم على

السيارات، وذلك بسبب عدم وجود منظومة مناسبة للنقل العام يمكن الاعتماد عليها.

كما توالى الزيادات لتظهر في زيادة تعرفه احتساب أسعار الكهرباء، ووصلت هذه الزيادة إلى حوالي ثلاثة أضعاف السعر السابق، مما أدى إلى ارتفاع كبير في فواتير الكهرباء، نظرا للاستخدام العالي لأجهزة التكييف، وذلك لارتفاع درجات الحرارة في أغلب مناطق السعودية معظم فترات السنة، ومن ضمن الزيادات أيضا ارتفاع تكلفة فواتير المياه لتصل إلى ثلاثة أضعاف القيمة السابقة.

كما أضافت مصلحة الزكاة والضرائب ضريبة القيمة المضافة وهي بنسبة 5% على جميع السلع والخدمات، واستثنت منها القليل من السلع كالأدوية الأساسية، وتعد هذه المرة الأولى التي تقوم فيها الحكومة باحتساب ضريبة على الجميع من مقيمين ومواطنين.

بالإضافة إلى أن البلدية قامت بتغيير طريقة احتساب الرسوم على المحلات التجارية، وذلك بالقيام بحساب مساحات المحلات بالمتر المربع، عوضا عن الطريقة السابقة والتي كانت تقتصر على مساحة اللوحة الخارجية فقط.

ونتيجة للزيادات الحاصلة على الشركات من الرسوم والتكاليف التشغيلية والضرائب ورسوم البلدية، تضخمت أسعار السلع في السوق بنسب

متفاوتة، مما اضطر معظم التجار لرفع الأسعار، فيما اكتف البعض
بالأسعار القديمة لمحاولة الحفاظ على العملاء.

فأثرت جميع هذه القرارات والتي ظهرت خلال عام واحد في الوضع
الاقتصادي للمقيمين، مما جعل خيار الرحيل هو الأنسب في هذه المرحلة
والتي لم يكن البعض يتوقع أن يواجهها يوماً ما داخل السعودية.

المغتربون من مواليد السعودية .. وتستمر المعاناة

نستطيع تعريف مواليد السعودية بأنهم أولئك الذين ولدوا على أرض السعودية، ومن ثم أصبحت هذه البلد تمثل بالنسبة لهم الانتماء والهوية، حيث نشأوا فيها وتربوا على ربا اراضيها.

فكانت الصدمة لهم بقرارات التغيير التي حدثت أكبر من صدمة الآباء والأجداد القادمين من حضرموت، والذين مازالوا يرددون باللهجة الحضرية (ماشي كما البلاد).

فيعاني مواليد السعودية أكثر من غيرهم من المقيمين الآخرين لأسباب عديدة، فبعض المواليد قد جاوز الأربعين أو الخمسين عاما، والبعض منهم لا يعرف من البلدان إلا السعودية، بالإضافة الى ان اغلب هؤلاء تجمعهم علاقات اجتماعية وعلاقات عملية وصدقات مع مواطنين من السعودية.

ومن المشاكل التي يعاني منها مواليد السعودية هو ضياع الهوية الوطنية والشعور بعدم الانتماء للأرض التي ولدوا فيها، فهي تعتبر من أكبر المشاكل النفسية التي واجهها كل من ولد على أرض السعودية ولا يحمل جنسيتها طوال فترة اقامته، وبالرغم من التشابه الكبير بين المواليد وبين المواطنين السعوديين في اللهجة وطريقة الحياة اليومية، وربما تجدهم في كثير من الأحيان يرددون الزي السعودي بطريقة لا يمكن لأحدهم التفريق

بينهم وبين مواطني السعودية، إلا أنه في نفس الوقت تجدهم ممنوعين من التجارة أو العمل الحكومي أو العمل في المهن التي شملها التوطين، كما أنهم ممنوعين من الدراسة في الجامعات المحلية الحكومية إلا بمنح دراسية تمنح للبعض فقط، وللعلم فكل ما سبق هي أمور ممنوعة عن جميع الوافدين عموماً. ولا يجد مواليد السعودية أي مميزات عن غيرهم من الوافدين، والتي من الممكن أن تساعد في العطاء وبذل المستطاع في مجالات التنمية، كما أن لديهم آمال في الحصول على إقامة دائمة، فضلاً عن رغبتهم في الحصول على الجنسية السعودية.

وبالرغم من كل هذه الظروف تجد أن مواليد السعودية مخلصون لهذا الوطن ويتمنون له التقدم والازدهار، ويكونون له كل الحب والتقدير، ويتمنون أن يمنحوا الفرصة لتقديم ما لديهم من إمكانيات لخدمة هذا البلد، وفي نفس الوقت يجدون ألماً بداخلهم، لأنهم يرون بأن القرارات المتعلقة برسوم المرافقين أمتهم كثيراً، ويشعرون خلالها بمشاعر القسوة بين المحب وحبيبه، حيث لم يتم استثنائهم أو إعطائهم أي أولويات تميزهم عن من وفد إلى أرض المملكة حديثاً، كما يشعرون بالأسى لما يتعرضون له من إقصاء وتهميش في مجالات عدة وصلت حتى إمامة المساجد.

كما أن بعضهم سيعاني في التأقلم خارج السعودية نظراً لوجود العديد من المواليد ممن لم يغادر السعودية أو لم يسبق له زيارة حضرموت يوماً ما،

فهؤلاء متخوفون من طبيعة الحياة هناك، وكل ما لديهم هو مجرد تخيلات عن حضرموت، مبنية على تلك القصص التي رواها لهم أهلهم وأصدقائهم، أو عبر ما شاهدوه على وسائل التواصل الاجتماعي، وسيحتاج هؤلاء الى كثير من الوقت للتأقلم مع البيئة المحلية في حضرموت، ويختلف حسب طبيعة كل شخص ومدى قابليته للتعايش مع الآخرين.

بالإضافة الى مجموعة من الجيل الحالي والتي قد سبق لها الذهاب الى حضرموت أو عدن أو صنعاء لغرض الدراسة فقط، حيث منعتهم صعوبة الأنظمة في السعودية بالالتحاق بالجامعات المحلية الحكومية وكذلك الأسعار المرتفعة للجامعات الأهلية، مما اضطرروا للسفر ومواصلة الدراسة خارجها، حيث كانت فترة مكوثهم فيها لبضع سنوات معدودة، لم يستشعروا فيها الانتماء الحقيقي او رغبتهم في البقاء طويلا، وكل ما يجول بخاطرهم هي مشاعر الحنين للعودة الى الاراضي السعودية، كما يمكن لأي من السكان المحليين معرفتهم وتمييزهم عن باقي الأشخاص بسهولة عبر اختلاف لهجاتهم ومظهرهم، حيث يشار اليهم من بعيد بالمغتربين.

كما انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة زواج مواليد السعودية بالمواطنات بشكل كبير، وذلك لأسباب عديدة منها امكانية العمل في مجالات عديدة دون الحاجة الى تغيير اسم صاحب العمل في الهوية، والبقاء بمسمى زوج مواطنة، بالاضافة الى الرغبة بالبقاء داخل السعودية دون وجود رسوم على الأبناء والتي يعفى منها ابناء المواطنين، وكذلك الرغبة بالاستفادة من المميزات الممنوحة للمواطنة بامكانية عملها او عمل ابناءها، بالاضافة الى امكانية استخراج رخصة سجل تجاري لها لمزاولة اي نشاط تجاري، بالاضافة الى استفادة الأبناء من بعض المميزات الممنوحة لأبناء المواطنين، وذلك في مجالات التعليم والعمل.

وغالبا ما يبحث المقيمين عن مواطنات من عوائل تجمعها بهم صلات قرابة فتكون من أصول حضرية وحاصلة على الهوية الوطنية السعودية، ويكون الاختيار عادة لابنة عم أو بنة خال أو أبعد من ذلك قليلا، حسب توفر المواصفات التي يبحث عنها الراغب بالزواج عند قريباته من المواطنين.

حزرموت وجهة العودة الوحيدة!!

في الوقت الحالي يعد الطريق للعودة الى حزموت هو الأقرب لدى البعض، كون أغلب العائدين هم من حاملي الهويات اليمانية، وهي التي ستجعل عملية العبور والاستقرار في حزموت اسهل من غيره من الدول، حيث لا توجد رسوم على الإقامة ولا تتطلب فيزا للعبور، بالإضافة الى قرب المسافة بينها وبين السعودية، كما سيتم اعتباره مواطناً بموجب جواز سفره الذي يحمله، بالإضافة الى ارتباطهم بعوائلهم وأقربائهم في حزموت، وكما أن بعضهم يملك ارضاً أو منزلاً قام ببنائه على فترات مختلفة أو توارثه من أبائه وأجداده، وكل هذه الامور تجعل أمر الاستقرار ممكناً له ولعائلته.

وبالرغم من هذه الأمور التي تسهل عودة المغترب الى ديار الوطن، إلا أن حزموت فعلياً لا تعتبر الوجهة المثالية الأولى للهجرة في الوقت الراهن، فعودة المغتربين مرهونة بأمور أخرى وليست مقتصرة على قرب المسافة أو انخفاض تكاليف الانتقال، فيرى الكثير منهم أن الأولوية في البحث عن بيئة تتوفر بها الخدمات الأساسية، كالتعليم والصحة والبنية التحتية المناسبة والفرص الوظيفية والتجارية بكل سهولة.

ولأن حزموت ماتزال تفتقر حتى الآن لتوفر هذه الخدمات الأساسية، يرى الكثير من المغتربين أن خيار العودة الى حزموت ليس خياراً أمثلاً في الوقت الحالي، واضعين العودة الى حزموت كأحد آخر الخيارات في قائمة خطتهم للهجرة.

ويرى البعض في الدول التي سبق وان هاجر اليها اجدادهم الحضارم مكاناً مناسباً، مثل دول شرق اسيا كإندونيسيا وماليزيا وسنغفورة والفلبين وتايلاند وملاوي وكذلك وسط آسيا كإلهند وبورما، بالإضافة الى بعض الدول الافريقية مثل كينيا وتنزانيا (زنجبار سابقاً) والسودان واثيوبيا ومصر، بالإضافة الى خيارات اخرى كالأردن وتركيا، ويرى المغتربين في هذه الدول امكانية العمل الحر، وحيث تتوفر الخدمات بشكل نسبي أفضل مما عليه في حزموت حالياً.

وايضاً هنالك من يبحث عن خوض تجربة جديدة بالاستقرار في دول أخرى لم يعتاد أبناء حزموت للهجرة اليها، كأستراليا ونيوزيلندا وبعض الدول الأوروبية مثل السويد والنرويج والمانيا وبريطانيا، بالإضافة الى كندا وأمريكا، انتهاءً بجنوب افريقيا، وتعتبر هذه الدول أرقى من ناحية الخدمات والمعيشة عن ما كان يجده المغترب في السعودية، لكن يعيبها صعوبة الحصول على فيزا تخوله للدخول والبقاء فيها، بالإضافة الى اختلاف البيئة الاجتماعية المنفتحة، والتي يصعب من

خلالها تربية الابناء وفق العادات والتقاليد والشريعة الاسلامية، كما أن بعض هذه الدول تشترط أموراً مختلفة تصعب عملية الدخول إليها، كاشتراط أعماراً معينة للتقديم، بالإضافة إلى مستويات متقدمة في اللغة الانجليزية والحصول على معدل مرتفع في اختبارات "الآيلتس" أو "التوفل" للغة الانجليزية، كما تطلب بعض الدول كشفاً يوضح خلاله الأرصدة البنكية، وذلك للتأكد من حجم واستقرار الدخل للفرد، وكل هذه الأمور التي ذكرناها تشكل عائقاً لدى الكثيرين في محاولة الهجرة لهذه الدول، ويحاول الكثيرون البحث عن أسهل الطرق للجوء أو الهجرة، آملين في ذلك بالحصول على حق الإقامة الدائمة في هذه الدول ومن ثم تقديم الطلب للحصول على الجنسية.

كما ما يزال هناك بعضاً من الأمل يراود من كانوا يحملون جوازات بريطانية أو هولندية قديمة، وما زالوا يحتفظون بها ضمن أوراقهم الرسمية والمهمة، ويرغبون من خلالها الحصول على الجواز البريطاني أو الهولندي الحالي، عبر استبداله من خلال السفارات والقنصليات البريطانية والهولندية في مختلف أنحاء العالم، ومن ثم يتيح لهم ذلك الاستقرار داخل بريطانيا أو هولندا أو السفر بحرية لأكثر عدد ممكن من الدول باحثين عن فرص معيشية مختلفة هناك.

وفي الأخير نجد أن تطلعات الأشخاص لمناطق الهجرة، تختلف من شخص لآخر كلا حسب قدراته المادية، وكذلك مدى امكانيات الفرد الشخصية لتكوين نفسه من الصفر في مكان آخر، بالإضافة الى توفر الشروط التي تطلبها بعض الدول للهجرة او اللجوء.

وعليه يجب على الجميع عمل خطط مسبقة للخروج بأقل الخسائر، ويتم ذلك عن طريق دراسة أوضاع الدول المستهدفة للهجرة، من النواحي الاقتصادية والسياسية ومستوى الصحة والتعليم للأبناء، وكذلك من ناحية منح هذه الدول لجنسيتها او إقامة دائمة بها، كما يفضل استشارة الاشخاص المقربين الذين تثق بهم، وخصوصا اولائك الذين هم من اصحاب الخبرة في السفر والتجارة حول العالم، ومن ثم يتم اتخاذ قرار الرحيل للوجهة المناسبة باسرع وقت ممكن، فالمزيد من أيام البقاء يعني المزيد من الرسوم والأعباء المادية المكلفة، وليس هذا فحسب، فلا أحد منا يعلم ماهي القرارات التي ممكن أن يتم تطبيقها مستقبلا والتي قد تزيد الأمور تعقيدا، فعلى كل مغترب وضع جدول به جميع الخيارات الممكنة لديه للهجرة، وعمل مقارنة بينها من جميع النواحي التي تهم الفرد واسرته، وتساعد هذه الطريقة في تقييم الوجة التي سيذهب اليها المغترب، وتعطيه تصورا للمكان المناسب للهجرة بناءا على النقاط التي يقوم باعطاءها لكل وجهة.

قصة وعبرة

تنويه: هذه القصة ليست خيالية او نقلا عن اشخاص، وانما حدثت لي شخصيا، ونقلتها لما فيها من عبرة وتشابه أوضاع المغتربين في الوقت الحالي.

أذكر هنا في زيارة لي لإندونيسيا عام ٢٠١١، وتحديدًا لجزيرة بالي الإندونيسية، كان معي أحد الأشخاص الذين رافقوني في رحلتي من حضارم اندونيسيا، والذي كان يتحدث العربية بطريقته البسيطة، وقد صاحبني في معظم هذه الرحلة، فقررنا في أحد الايام ان نبيت في منزل لصديق له من حضارم اندونيسيا ايضا، والذي يقع في اعلى أحد الجبال المطلة على بحيرة "داناو باتور" وهي بحيرة واسعة تسحرك بالجبال المكتسية بالأشجار الخضراء من حولها والمنعكسة على سطح مياهها الزرقاء، وكان المنزل خاليا من الأشخاص الذين يقيمون فيه، ثم علمت لاحقا ان صاحبه يستخدمه كمنتجع يقضي فيه أيام العطل فقط، وذلك للاستمتاع بالأجواء الجميلة فيه.

فوصلنا الى المنتجع قبيل مغيب الشمس بساعات قليلة، ثم وضعنا حقائبنا وبدأنا بترتيب المكان وتهيئته للإقامة فيه، لكننا للأسف لم نستطع ان

نكمل الجلوس حتى منتصف الليل، نظرا لبرودة المكان الشديدة جراء ارتفاعه عن مستوى سطح البحر، وكذلك لانخفاض مستوى السحاب مما زاد من انخفاض درجات الحرارة، وعندها قررنا مغادرة المكان والنزول من اعلى ذلك الجبل الى مكان أكثر دفئا.

وفي الصباح الباكر قمنا بزيارة صاحب المنتجع في منزله الذي يسكنه، وكان منزلا ضخما في قلب جزيرة بالي، وترى خارجه السيارات الفخمة والحديثة، وتلك الحديقة الواسعة، ومن الأمور الغريبة التي شاهدتها وجود عدد كبير من القطط ذات الفصائل النادرة، والتي تقوم زوجة صاحب المنزل بتربيتها والاعتناء بها، ويصل عددها الى أكثر من ثلاثون نوعا.

فعند وصولنا رحب بنا صاحب المنزل ثم دعانا الى الإفطار في حديقة منزله الامامية والمطلّة على حوض السباحة، ثم بعد الانتهاء من الإفطار قمنا بتبادل الأحاديث حيث كان يتحدث اللغة الجاوية، وذلك لأنه من مواليد شرق جاوة الشرقية، ثم كان الشخص المرافق لي يترجم لنا أطراف الحديث المتبادل.

ومن ضمن الأحاديث التي دارت بيننا، ذكر لي قصته الملهمة كثيرا، والتي دارت احداثها في مدينة جدة بالسعودية، حيث كان يعمل بائعا في أحد المحلات التجارية، وكان يتقاضى راتبا بسيطا ذلك الوقت، ومن ثم

حدثت له بعض الخلافات مع صاحب العمل، والتي دعت له لترك العمل، ومن ثم وصل به الحال للرجوع إلى إندونيسيا، ولكنه لم يكن يملك المال الكافي لشراء تذكرة عودة، فقام مجموعة من أصدقائه بجمع مبلغ مالي له لشراء تذكرة العودة، ومن ثم سافر متجها إلى جاوة، وكان لا يملك في جيبه رايالا واحدا في ذلك الوقت.

وعندما وصل إلى إندونيسيا كان في وضع لا يحسد عليه، حيث لم يكن يستطيع توفير قوت يومه، ومع مرور الأيام استدان مبلغا من المال، وقام بشراء قطع من الملابس عن طريق محلات الجملة في مدينة باندونغ والتي تشتهر بصناعة الملابس الجاهزة، ومن ثم يقوم ببيعها من جديد بمربح قليل، ثم استمر في العمل في هذا النشاط والتوسع في البيع والشراء، ليفتح معرضا صغيرا لبيع الملابس الجاهزة واستمر حتى وصلت مبيعاته بالجملة لمبالغ كبيرة، حتى استطاع افتتاح مصنعه الخاص للملابس الجاهزة، ومن ثم زادت حجم أعماله التجارية، فقام باستثمار أمواله في مصانع مختلفة للملابس الجاهزة حول العالم.

العبرة: لم يكن يتخيل ذلك البائع البسيط الذي كان يعمل في أحد المحلات بالأسواق الشعبية لمدينة جدة، أن يكون في يوم من الأيام من كبار تجار

الملابس في اندونيسيا، وأن يكون ثروة ضخمة لا يمكنه تكوينها إذا استمر في بقائه بالسعودية عشرات السنين.

فلاتخشى عزيزي المغترب من الخروج والانتقال من مقر اقامتك الحالي الى أي بلد آخر، أو حتى بلدك الأصلي الذي قد تراه معدوم الفرص، فقد يكون ذلك هو المكان المناسب لتجد رزقك فيه، وربما تجد تسهيلات في تجارتك و عملك لاتجدها في أي مكان آخر، كسهولة استخراج الأوراق والتملك وإمكانية الاستيراد والتصدير، بالإضافة الى فرص عمل عديدة لاتتوفر في جميع الأماكن في العالم، والتي عليك من خلالها صنع فرصتك بنفسك، واسعى لطلب رزقك الحلال في شتى بقاع الأرض.

رسائل سريعة

عزيزي المغترب،،

إذا ما زلت تصر على البقاء في السعودية، فهذا قرارك الشخصي
وعليك تحمل تبعات هذا القرار عليك وعلى عائلتك، راجع حساباتك
وانظر من حولك، واستشر من تثق بهم من أهل الثقة والخبرة،،

،،،

أعزائنا العائدون الى وطنهم،،

سيروا بكل عزيمة وأمل كبير، فغدا أجمل باذن الله، ولا تخشوا من
ضيق الرزق أين ما حللتم، فسيرزقكم من حيث لا تحسبوا،،

،،،

أهلنا في حضرموت،،

كونوا عوناً لأخوتكم العائدين اليكم، احتضنواهم وعاونواهم، فهم
بحاجة اليكم لتجاوز هذه المرحلة الصعبة، واياكم بالشماتة بهم أو
استغلال حاجتهم للاستقرار، وتذكروا دوماً بأن الأيام دول،،

الفصل الثاني

رؤية حضرموت ٢٠٤٠

- مقدمة عن الرؤية
- لمن هذه الرؤية
- هل الرؤية حلم ام حقيقة ممكن تنفيذها؟
- دور سكان حضرموت في نجاح الرؤية
- دور الحكومة في نجاح الرؤية
- دور المغتربين في نجاح الرؤية
- من اين نبدأ بتنفيذ الرؤية

مقدمة عن الرؤية

في ظل التغيرات السريعة لنمط الحياة تحتاج الأمة الى بصيص أمل يقودها الى تحقيق احلامها وطموحاتها للوصول الى حياة كريمة عن طريق ايجاد الفرص المعيشية الجيدة، وعليه اصبح هاجس الكثيرين هو البحث عن بيئة مناسبة تساعد في تحقيق تلك الامنيات، وهو ما دعا الافراد والحكومات لصنع بيئة مستقرة كلا حسب الامكانيات المتوفرة له والرغبة في تطوير التعليم والصحة والسكن وايجاد فرص العمل.

ومن تلك البيئات ما يكون مناسباً ومحفزاً لتقديم المزيد من العطاء والبذل، والأخرى تكون تنافريه لا تحمل اهداف واضحة او حتى مصالح مشتركة، مما يجعلها بيئة طاردة ومحفوفة بالأخطاء التراكمية نتيجة عدم وجود علاقة واضحة بين فئات المجتمع، وتتشارك الحكومات في خلق الاستقرار وتهيئة الظروف المناسبة للوصول بمواطنيها الى حياة افضل معتمدة على استراتيجيات بعيدة المدى واخرى قصيرة المدى، وتكونان متزامنتين بحيث يصبح نجاحهما متسلسلا خلال فترة زمنية محددة، يتم خلالها تحقيق الاهداف والاولويات وفق جدول زمني مرسوم بواقعية، حسب المعطيات الموجودة او تلك المعطيات المستحدثة خلال التنفيذ.

لذا فان الرؤية مطلب الجميع لأنها تتكون من نظرة شاملة وواسعة لتطوير المجتمع، وتخدم جميع الفئات ابتداء من أصغر فرد وانتهاء بأعلى الهرم في السلطة، ولهذا يجب حصول التكامل بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والافراد لضمان تحقيق الاهداف عبر المجالات التي سوف نتطرق لها لاحقا.

فالعلاقة هنا تكاملية ولكل جهة مسؤولياتها المطلوبة، ويجب تعزيز الشعور بالمسؤولية عند الافراد تجاه هذا التكامل والعمل على المساهمة الفعالة في المجتمع، وعلينا جميعا الوعي بأن التنفيذ والالتزام بهذه المسؤوليات هو هدف واحد نصبو اليه وسنتشارك فيه النجاح جميعا.

ويمكننا القول بان الرؤية ستنجح في حال كانت واقعية، بحيث تراعي الظروف والمعطيات والموارد البشرية والمادية الموجودة على ارض الواقع، وان لا تبني على الاوهام او المصالح الشخصية أو على الاهداف التي تخدم المناطقية والطائفية والعرقية والحزبية، فحينها تتحول الى رؤية هدم لا رؤية بناء من خلال تقسيم المجتمع والظفر بثرواته لصالح فئة دون الاخرى، فهذا المجتمع نسيج متكامل ومترابط يجمعه وطن واحد وهدف واحد، اما الاختلافات الموجودة فيجب ان تكون دافعا لزيادة مساحة الاستقلالية والحريات الشخصية للفرد، وخلق بيئة تساعد على الابداع والعطاء.

لمن هذه الرؤية

لكل فرد من ابناء حضرموت ذكورا واناثا، ولكل شخص حالم بمستقبل افضل، فبناء الفرد قبل بناء العمران، فلا تنمية بلا تركيز على تنمية الفرد، والتي تتطلب رفع مستوى التعليم والصحة وزيادة فرص العمل وتوفير البنية التحتية المناسبة، مع وجود الانظمة والقوانين التي تحمي الفرد وتكفل له كافة حقوقه كمواطن، فعندما نرى على سبيل المثال تلك الدول التي حدثت بها طفرة وتغيير سريع واصبحت من الدول الصناعية والمتقدمة، او وصلت لأن تكون من ضمن الدول الأسرع نموا في الاقتصاد بالعالم، سنلاحظ ان اهم سبب لهذا التحول هو التركيز على التعليم، فهو الركيزة الاساسية لبناء الاجيال، ورفع المستوى المعرفي والثقافي الذي تحتاجه الدول للنهوض والنمو، اعتمادا على المخرجات المتقدمة للتعليم.

وكذلك هذه الرؤية موجهة لكل الطموحين والراغبين في مستقبل أفضل من ابناء حضرموت، والذين يتطلعون لأن تكون حضرموت دائما في الامام وفي مصاف المدن والمناطق المتقدمة، وحاجتهم لتوفر فرص عمل افضل تناسب الإمكانيات الفردية والمستوى الفكري والتعليمي لكل شاب طموح.

وأيضاً لكل المفكرين والادباء والكتاب والنخب المثقفة في المجتمع، فنحن بحاجة الى خلق بيئة سليمة للانتقاد البناء ومناقشة الافكار لهدف التطوير والتعديل والوصول الى الافضل، ولن يتم ذلك بدون مشاركة كافة اطراف المجتمع الحضرمي والذي يتميز بوجود مجموعة كبيرة من المفكرين والادباء والعلماء ورجال الاعمال والاقتصاديين والمتخصصين في مجال الطب والهندسة والمعروفين داخل الوطن وخارجه، والكل مدعو للمشاركة في طرح الأفكار والآراء لهذه الرؤية، فالهدف هو حدوث التنمية في جميع المجالات التي تخدم المجتمع.

ولا أنسى صاحب القرار محافظ حضرموت، فهو المسؤول الاول والذي لديه شرف التكليف بالمهام والصلاحيات المناطة بمنصبه، حيث ينظر له المجتمع بعين الامتنان والفخر بما انجز في مهامه وما سيتم انجازه لاحقا، فالجميع يعلق آماله على أصحاب القرار في البلد، فهو الداعم الأول للنجاح، والذي يجب ان يكون رخاء كل فرد بحضرموت هو غاية مناه ومحور اهتمامه الشخصي، ومن الواجب على كل أبناء حضرموت التعاون معه للمساهمة في نجاح الرؤية المستقبلية (حضرموت ٢٠٤٠)، وكل هذا الحديث ينطبق على كل شخص مسؤول في جميع القطاعات الحكومية والخدمية.

ايضا أقدم هذه الافكار لكل أبناء حضرموت الموجودين خارج وطنهم للمشاركة في بناء وتحقيق هذه الرؤية، فعليهم جزء كبير من المسؤولية، فهم ليسوا مجرد عدد بل هم مساهمون في التنمية وتجمعهم صلة قرابة واتصال بأبناء حضرموت.

ولا ننسى المغتربين العائدين من السعودية تحديدا، فعودتهم تسهم بإضافة ثقافات جديدة مكتسبة لنمط العيش والتفكير، بالإضافة الى عادات وتقاليد ايجابية مكتسبة تضاف لحضرموت، وستسهم هذه الثقافة في رفع المستوى الفكري والمعيشي، كما ستتمي الحركة الاقتصادية وتزيد الفرص الاستثمارية في جميع المجالات، وستخلق العديد من فرص العمل للشباب الراغبين في الحصول على مستوى معيشي أفضل.

وايضا نوجه دعوة لكل المستثمرين والتجار والشركات العالمية من كافة انحاء العالم، ندعوهم الى الدخول بكل ترحاب الى حضرموت، فهي ارض مرحة وبيئة خصبة وقابلة للتطوير والاستثمار في جميع المجالات، والتي ستعم بفائدة على الطرفين.

وكذلك الرؤية نوجهها للمرأة الحضرمية، والتي شاركت المجتمع في نجاحاته وكانت أحد أهم أركانه، فأعداد المرأة بطريقة صحيحة يصنع اجيالا ذات همم عالية قادرة على احداث التغيير المنشود، كما يجب اعطاء المرأة كافة الحقوق التي كفلها لها الدستور، من التعليم والصحة

وممارسة حقها الانتخابي والحصول على فرص عمل تناسب مؤهلاتها وقدراتها، مع الحفاظ على خصوصيتها وعلى العادات والتقاليد.

وسيكون الحديث في هذا الكتاب كما سيلاحظه القارئ بأسلوب عام أكثر منه عن التفصيل أو تحديد مناطق معينة من داخل حضرموت، فهذه الرؤية تذكر في كل بنودها أفكار عامة لتطوير أهم القطاعات التي تخدم الرؤية، ويستطيع كل مسؤول أو صاحب قرار أو أي شخص مطلع ان يعكسها على الوضع الراهن.

هل الرؤية حلم ام حقيقة ممكن تنفيذها؟

تختلف الاحلام بتنوع مضمونها ومدى اهمية الحلم لصاحبه، فقد تكون رؤى تتحقق مستقبلا او تكون مجرد اضغاث احلام، ولكن عندما نتحدث عن أمل مشترك لأمة معينة، فنحن نتحدث عن رغبة وإرادة مقرونة بمصير واحد يشترك الجميع في نجاحه، كل حسب استطاعته على العطاء في مجاله وتخصصه، وقد تدمر احيانا الاخطاء الفردية الاعمال الجماعية ان لم تعالج بطريقة صحيحة وعاجلة، ولهذا لا تقاس في بناء وعمل المنظومات المشتركة حجم المهمة المكلف بها كل فرد، فالجميع لهم عملهم ومهامهم والجميع له اهميته في تحقيق التكامل الذي ينجح المشروع ويرفع كفاءة المنظومة.

اقتباس - معجزة ألمانيا الغربية في فترة ما بين عام ١٩٤٥ و عام ١٩٦١ استقبلت ألمانيا ١٢ مليون مهاجر، معظمهم مدرب في صورة جيدة، كان نحو ٩ ملايين منهم ألمان من بولندا وتشيكوسلوفاكيا، وهرب الآخرون من جنة ألمانيا الشرقية الشيوعية، على الرغم من أن انتقال رأس المال البشري لم يذكر في الكتب في ذلك الوقت، يمكن أن نستدل على أهميته من كون نسبة العاملين إلى عدد السكان في ألمانيا الغربية في الخمسينات والستينات أكبر بكثير من نسبة العاملين إلى عدد السكان في بلدان أخرى:

٥٠ في المئة في ألمانيا مقارنة ب ٤٥ في المئة في فرنسا، و ٤٠ بالمئة في المملكة المتحدة و ٤٢ في المئة في الولايات المتحدة، و ٣٦ في المئة في كندا، وعندما توقف تدفق الأوروبيين، وصلت أمواج جديدة من موظفين صغار السن وهمرة من أراضي حوض البحر الأبيض المتوسط، وبكلمات أخرى، لاتعود معجزة ألمانيا الغربية للمساعدات الخارجية، وإنما لنفس الملامح التي تسببت في تحقق معجزة سابقة ولاحقة في أماكن أخرى، هجرة عمالة ماهرة ومعدلات ضرائب أقل بكثير.^٧ مما ساعد على تقدم الصناعة الألمانية وتطورها بشكل ملفت حتى أصبحت من أجود الصناعات في العالم حتى يومنا هذا .

^٧ أسباب النمو الاقتصادي – روفين برينير

دور سكان حضرموت في نجاح الرؤية

الرؤية موجهة بشكل اساسي لسكان حضرموت الموجودين عليها حالياً، وتعتمد عليهم بشكل رئيسي، فكما ذكرنا سابقاً فان هدف الرؤية هو تطوير مستوى الفرد في حضرموت، من جميع النواحي وأهمها المجال التعليمي، والذي يعتبر حجر الاساس لتنمية الفرد، وكذلك تطوير الخدمات الصحية والذي سينعكس على صحة الفرد والمجتمع، والتي ستخلق بيئة صحية تساعد على الاستمرار في الانتاج والتقدم، وكذلك التطوير في المجالات الثقافية والفكرية وتنمية المواهب الناشئة وتطويرها، وكذلك التطوير من الناحية الاقتصادية لرفع مستوى الدخل للفرد، عبر زيادة توفر الفرص الوظيفية والفرص الاستثمارية، والذي سيساهم بشكل مباشر في عملية التطوير والانتاج وتوسع الحركة الاقتصادية والتنموية لحضرموت.

لذا فان الدور كبير على سكان حضرموت في نجاح الرؤية من خلال التعاون في تنفيذ السياسات التي ستتخذ من اجل تحقيقها وانجاحها.

دور الحكومة في نجاح الرؤية

تشكل الحكومة الدور الرئيسي في عملية انجاح الرؤية بكافة جوانبها، حيث تمتلك الحكومة السلطة والتشريعات لتنفيذ القوانين بالإضافة إلى امتلاكها للموارد الرئيسية للبلد، ويأمل الكثيرون من الأفراد في المجتمع ان يجدوا قيادات حكيمة تلبي آمالهم وتطلعاتهم، وأن تسعى دوماً لخدمة المواطن على كافة الأصعدة، حيث ينظر المجتمع إلى هذه الحكومة بأنها اللاعب الرئيسي في ما يحصل من تقدم ونهضة وعمران، وأنها الجهة التي تتشارك معهم همومهم ورغباتهم، وسينسب إليها كل النجاحات على مستوى الأصعدة، فوجود قيادات ملهمة وفعالة سيزيد الثقة المتبادلة بين الحكومة والمجتمع، والذي ينعكس على حجم الانتاجية لدى الأفراد ويحفزهم لبذل المزيد من العطاء.

وكذلك العكس فكل السلبيات المحيطة بالمجتمع ستنعكس مباشرة على العلاقة بين الفرد والحكومة، حيث ستقل الثقة المتبادلة وتصبح الأخطاء المتراكمة نقاط سوداء تلاحق المسؤولين في الحكومة، وتظهر كدليل واضح على تراجع اداءها وسوء ادارتها للبلاد، وستصبح الحكومة هي تلك الشماعة التي يلقي عليها المجتمع مشاكلهم واخطاءهم. فلا يخفى على الجميع مدى الرغبة المجتمعية في تطور الأداء الحكومي

وان يرى حكومة معتمدة على الكوادر الوطنية المؤهلة كلا حسب مستواه التعليمي أو ما يملك من خبرات عملية، فهي المعيار الرئيسي في اختيار المسؤولين، والذي يضع الشخص المناسب في المكان المناسب، فلا مكان للمجاملات او المحسوبيات في ادارة البلاد، ولن تجد بيئة حكومية ناجحة يتخللها الفساد الاداري أيا كان نوعه.

وهنا يقف الجميع متطلعا لما ستقدمه الحكومة من خطط استراتيجية وبرامج تنموية تحقق رغباتهم، فكلما ازداد سقف المطالبات والرغبات زاد الحمل على الحكومة في تحقيقها، وأصبحت مسؤوليتها تجاه المواطنين كبيرة، ولن يتم تحقيق هذه الأمور الا بإيجاد منظومة متكاملة للتخطيط والتنفيذ، ويجب أن تكون هذه الخطط بناء على دراسات شاملة حسب المعطيات والأوضاع الراهنة، وذلك بالاستعانة بالخبرات في مجالات الاحصاء والبحث والتنمية، ومن ثم البدء في وضع الخطط والاستراتيجيات مراعية في ذلك ما يتطلع إليه المجتمع من الرغبات المستقبلية والمتطلبات الشخصية للنمو والاستقرار.

دور المغتربين في نجاح الرؤية

عودة المغتربين هي نقطة وركيزة رئيسية واحد اهم المحاور التي ستدفع الكفة نحو نجاح الرؤية، نظرا لارتباط المغتربين بثقافات مختلفة حسب البيئات التي عاشوا فيها، وستعكس هذه الثقافات المكتسبة بإيجاد مشاريع جديدة غير مسبوقه من خلال جلب المغتربين لثقافات مختلفة في كافة المجالات، بالإضافة الى امتلاكهم إلى رؤوس اموال وخبرات في المجال التجاري، وكذلك الخبرات في المجال العلمي والعملية.

وعودة المغتربين ستؤثر مباشرة في الحركة الاقتصادية والنهضة العمرانية وستخلق نقلة نوعية في الحركة الاقتصادية لحضرموت، عبر زيادة الاستثمارات وزيادة القوة الشرائية للسوق المحلي، ويمكننا أن نسمي هذه الحركة الاقتصادية بـ"طفرة المغتربين"، والتي يجب استغلالها استغلالا محمودا، من خلال مساعدة الراغبين بالتملك والعمل والاستثمار، وذلك بتقديم يد العون والمشورة لهم من قبل الافراد المحليين والحكومة.

وربما من الأمور التي ستكون واضحة للعيان خلال الأيام القادمة هو وجود فجوة في مجال الخدمات المختلفة والتي يحتاجها الفرد المغترب، والتي لا يجدها في حضرموت، وذلك بسبب اختلاف النمط الاستهلاكي

للمغتربين وحاجتهم الى العديد من الجوانب الخدمية المفقدة داخل حضرموت، ويمكن تلبية هذه الرغبات وتحويلها على هيئة فرص استثمارية لتغطية هذه المتطلبات وتوفير الخدمات بما يتناسب مع حجم الاقتصاد المحلي ومستوى دخل الفرد داخل حضرموت.

فستخلق عودة المغتربين نوعا من أنواع الرتم السريع للحركة الاقتصادية والمبيعات والخدمات السريعة، وحتى ستؤثر مباشرة في دخول الثقافات المختلفة، وستكون متناغمة مع التغييرات السريعة بالعالم الخارجي، فعلى سبيل المثال نجد أن ذلك ينطبق على الهامبورجر والماكدونالد ومختلف المأكولات والمشروبات السريعة الأمريكية والعالمية، التي لا تكاد تحتاج إلى طهو، ولا الى أدوات لالتهامها، ولا تتطلب الجلوس أو تبادل الحديث أثناء تناولها، بل ولا تكاد تحمل في مذاقها مذاقا خاصا، بل تحتاج إلى إضافة أشياء مختلفة إليها لتثير لرغبة فيه، إنها تشبع الجوع، وهذا كل ما في الأمر.^٨ وقد تخلق حركة التنمية والتقدم إمكانية دخول مثل هذه الوجبات إلى داخل حضرموت، ولا نعلم مقدار الأمور التي سيجلبها معهم المغتربين وماهي إمكانية تغييرهم للثقافة المحلية.

^٨ العولمة – جلال أمين

ويجب عدم استغلال حاجة المغتربين العائدين للسكن في زيادة اسعار الاراضي والايارات للمحلات والشقق السكنية، لان ذلك سيؤثر بشكل سلبي ومباشر على السكان المحليين لحضرموت، فهم المتضررون من هذه الارتفاعات بشكل أساسي، فيجب على الحكومة التدخل السريع لإيجاد بدائل ومخططات سكنية جديدة تستوعب حاجة الاعداد القادمة من الخارج للسكن، ويتم ذلك عبر توفير مخطط به كامل الخدمات في مناطق بعيدة عن وسط المدن الرئيسية، مع تسهيل منحهم الوثائق واعتمادات البناء.

وربما يعتقد البعض بان عودة المغتربين ستشكل عبأ على السكان المحليين من ناحية المزاحمة على المعيشة او السكن أو الفرص الوظيفية، ولكن في الحقيقة الأمر خلاف ذلك، فعودة المغتربين برؤوس اموالهم او حتى بمجرد الأفكار لمشاريع تنموية وكذلك عودتهم بمكتسبات علمية وخبرات عملية، سيسهم بشكل كبير في تفعيل القطاع الخاص، وسيخلق ذلك فرص وظيفية كبيرة ستساعد في توظيف الشباب، وسينعكس ذلك على اهل حضرموت بشكل كبير وايجابي، كما ستضيف دورة اقتصادية كبيرة وزيادة لحجم مبيعات التجار، مما سيحفز الراغبين في الاستثمار بكافة المجالات سواء على صعيد المواد الاستهلاكية أو قطاع الخدمات.

من اين نبدأ بتنفيذ الرؤية

في وجود الحاجة للتطوير في جميع المجالات، يجب علينا الاستعانة بالخبرات والكوادر المحلية والتي لها باع في مجال أعمالها المختلفة، ولا بأس في الاستعانة بالخبرات والكوادر الاجنبية، والاستفادة من التجارب التي وصلوا لها، ثم البدء من حيث انتهى الآخرون، وتتوفر تلك العقول ذات العقلية الفكرية المتطورة، في العديد من شخصيات أبناء حضرموت والتي ساهمت في بناء وتقدم اقتصاديات بعض دول العالم وشاركت في نهضتها والتحول إلى دول ذات فكر واقتصاد متنامي، ومنها دول شرق اسيا الذي شكل الحضارم فيه جانبا كبيرا من نخبة المفكرين والسياسيين والاقتصاديين، ساهموا في دفع عجلة التقدم في تلك الدول إلى الأمام.

وعند حديثي عن الكوادر المحلية أعني بذلك عدم الاعتماد على الأفكار والمقترحات المطروحة من المنظمات الخارجية، دون وجو دراسة كافية لإمكانية تطبيق هذه السياسات في مجتمعنا، ومن أهم تلك المنظمات التي تتدخل بصورة مباشرة في اقتصادات الدول النامية منظمة البنك الدولي، فهو من رأيي أحد أساليب الاستعمار تحكما وتأثيرا بالاقتصادات العالمية، ففي السابق لجأت القوى القديمة (بريطانيا وفرنسا) للاحتلال العسكري المكلف مادياً وبشرياً؛ بينما نهجت الولايات المتحدة نهج

مختلف تماماً وهو ما عرف بـ (سياسة الاحتواء الاقتصادي) والتي تتلخص في مبدأ بسيط جداً، ألا وهو استخدام المؤسسات الدولية مثل "البنك الدولي" في تقديم مساعدات اقتصادية وقروض إعمار لدول العالم الثالث مقابل أن تقوم الشركات الأمريكية بتنفيذ المشروعات الكبرى في الدول المستدينة مثل محطات الطاقة والمطارات وشبكات الطرق وشبكات الاتصالات، وفي الوقت الذي تستدين هذه الدول من البنك الدولي تكون فوائد القروض أكبر من قدرة هذه الدول على السداد ومن ثم تتراكم فوائد القروض وتعجز هذه الدول عن السداد.

هنا تتدخل الولايات المتحدة لمساعدة هذه الدول مقابل قواعد عسكرية أمريكية على أراضي هذه الدولة أو لتمرير قرارات معينه في مجلس الأمن أو القيام بإصلاحات اقتصادية داخلية معينه (خصخصة القطاع العام، الضريبة العقارية، .. الخ) تساهم في زيادة الطين بطلاً، بهذا يكون البنك الدولي فاز بفوائد القرض وفازت الشركات بأموال عقود الإعمار وفازت الولايات المتحدة بالسيطرة السياسية على الدولة المستدينة ولا يوجد خاسر في هذه اللعبة سوى المستدين.⁹

لذا من الواجب ان تكون كل الخطط مدروسة ومبنية على دراسة الوضع الراهن داخل البلد، وأن تكون هذه الدراسات واقعية تعكس الحاجة

⁹ كتاب الاغتياال الاقتصادي للأمم: اعترافات قرصان اقتصادي - جون بركنز

للتطوير في جميع المجالات، ومن ثم تقوم الحكومة بتكليف الوزراء والوزارات المعنية بدراسة الحالات التي تكون من ضمن مهامها، ومن ثم توضع خطط على مراحل متعددة، يتم البدء بتنفيذها بالاستعانة بالدعم الاقتصادي الذي يجلب من الناتج المحلي للنفط وغيرها من موارد الدولة.

الفصل الثالث

المجالات التي تشملها الرؤية

المجالات التي تشملها الرؤية

سنتحدث عن المجالات التي يجب تطويرها كمنظومة متكاملة، مع ذكر بعض التفاصيل الرئيسية عن كيفية التطوير لكل مجال، وسنبداً بالمجالات المهمة فالأهم:

التعليم:

نتحدث بالنقطة الاولى عن اهم الركائز التي تساهم في النمو الفكري والعلمي والثقافي، فلا يخفى على أحد المستوى المتقدم الذي وصلت اليه بعض الدول نتيجة لاهتمامها الشديد بالمخرجات التعليمية مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة. ويجب أولاً أن يكون لدينا احصاءات كافية نبني على ضوءها القرارات التنفيذية، فيجب معرفة تعداد الطلاب وتوزيعهم بمراحل التعليم والصفوف، وفضل النوع والعمر ونوعية المدرسة وموقعها وإحصاءات المدارس وصفوفها، وإحصاءات المدرسين والعاملين وفقاً للعمر والنوع والمؤهل الدراسي ومدى الخدمة والتدريب، فعلى ضوء هذه

الإحصاءات والدراسات يمكن اتخاذ القرارات السليمة والتي تخدم الجميع، وتستطيع توزيع الأولويات والمشاريع المنفذة حسب الحاجة الموضحة في الدراسة الاحصائية المقدمة من قبل فريق احصائي وطني متخصص.

ويبدأ الاهتمام بالتعليم من مراحله الاولى ابتداء من التعليم الاساسي للصفوف الابتدائية وما قبلها، من خلال التركيز على تنمية المهارات الفكرية والبدنية، عبر تطوير المناهج وتحديثها بما يتناسب مع علوم العصر الحديث، مع مراعاة التنوع بالوسائل التعليمية ومحاولة اضافة وسائل متطورة للتعليم، من حيث الاجهزة الحديثة او التقنيات المساعدة والتي تساعد المعلم في اصال المعلومة بشكل سهل وبسيط.

كما يجب الاهتمام بتطوير الكادر التعليمي من حيث الدورات التي تعطى له من قبل وزارة التربية والتعليم واستغلال اوقات الاجازات في ورش عمل لتطوير مهارات الالقاء، كما يجب تحفيز المعلمين بتوفير المناخ المناسب للعطاء، ومكافئة المتميزين منهم ماديا ومعنويا وذلك لدعمهم لتقديم المزيد.

وينبغي الاهتمام بالمنشآت التعليمية من حيث مراعاتها للمتطلبات والمواصفات القياسية للمدارس النموذجية بالنسبة

للتصميم والتوزيع، بحيث تكون مدروسة من ناحية المتطلبات المعمارية والانشائية، ومراعاة اختيار المواد المستخدمة في البناء، كما يراعى في الحسابات الانشائية تحمل المباني لأعداد الطلاب المتزايدة مع احتساب امكانية التوسع افقيا او رأسيا.

كما يوضع بعين الاعتبار اختيار المكان المناسب للمدارس حيث يفضل وضعها في مراكز الاحياء السكنية لكي تكون مناسبة لقدرة تحمل الطلاب للسير، وأن تخدم أكبر قدر من سكان المنطقة المحيطة بها، وان تكون في موقع آمن وبعيد عن الضوضاء، مع توفر وسائل مواصلات عامة قريبة لها، بالإضافة الى توفير باصات نقل مدرسي للمناطق البعيدة نسبيا.

ومن الأمور المهمة توفير المرافق الرياضية والمعامل والمسارح والمكتبات واماكن الأنشطة المختلفة، وان تكون الفصول مهيئة بوجود الاثاث المناسب والادوات والاجهزة التي تساعد بإيصال المعلومة بشكل مناسب.

كما ينبغي الاهتمام بالدراسات العليا من الكليات والجامعات، والاهتمام بزيادة عدد التخصصات التي تلبي متطلبات سوق العمل الذي ستواكبه الرؤية وتدعمها بالكوادر البشرية، كما

يجب التركيز على المجالات العلمية والمهنية والتي تساعد في توفير اليد العاملة المتعلمة والمدربة، وذلك لرفع كفاءة الانتاج للقطاعات الخدمية والصناعية للقطاعين الحكومي والخاص، وتقتضي الحاجة لإنشاء ورش تدريبية وتعليمية متنوعة المجالات، كما يجب استقطاب الكفاءات العلمية من كافة انحاء العالم بغرض رفع المستوى الاكاديمي، مع توفير بيئة مناسبة للبحث العلمي عن طريق المكتبات ومراكز الابحاث المتقدمة والتابعة لكل جامعة.

كما يجب فتح الباب للجامعات والمدارس الاهلية، والمشاركة الفاعلة للقطاع الخاص بتطوير المستوى التعليمي وايجاد بدائل متنوعة للمناهج وطرق التعليم، كما يجب دعم حملات الابتعاث للخارج للدراسة والطلب العلمي، وتكون للطلبة المتفوقين بهدف الاستفادة من مخرجات التعليم لدى الدول المتقدمة.

الصحة:

تعتبر الصحة من اهم مجالات الرؤية وتتوازي في اهميتها مع التعليم، وذلك لكونها تساهم في خلق مجتمع صحي وخالي من الامراض والأوبئة.

وحتى ثلاثينيات هذا القرن كان لا يوجد في حضرموت الساحل اطباء فنيون، ولا مخازن أدوية ، واستمر الوضع هكذا حتى بداية الأربعينيات عندما تأسست مصلحة الصحة بالمكلا ، ثم بدأت الحكومة القعيطية عام ١٩٤٣ بتنفيذ مشروع بناء المستشفى الأهلي بالمكلا.

وفي حضرموت الداخل لم تكن الأمور أحسن منها في الساحل، وإن كانت وجدت جهود محمودة لأسرة آل الكاف في المجال الصحي في تريم وقد وصف (فان در ميولين) هذه الجهود وقال: " في داخل حضرموت استقدم السيد أبوبكر الكاف طبيبا هنديا إلى مدينة تريم، وخصص للطبيب بناءا ضخما من الطين ليكون مستشفى متكامل بداخله صيدالية وعيادة وبداية بسيطة لغرفة عمليات بالاضافة الى سكن خاص بالطبيب، كما يوجد من أسرة آل الكاف طبيب كان يعمل مساعدا لطبيب أسنان مصري عمل في تريم عدة

أشهر خصصت له غرفة بها معدات حديثة، وفيها يمارس طب الاسنان.

وانتشرت امراض عديدة في حضرموت كأمرض الملاريا والتيفويد والسل، كما يلاحظ انتشار انتشار الأمراض الصدرية المعدية السل في المناطق الشرقية من حضرموت، كما انتشر مرض البلهارسيا في داخل حضرموت أكثر من ساحلها وذلك لاعتمادهم على الشرب من المياه الراكدة، بالإضافة الى ارتفاع الاصابة بمرض الجذام بين سكان مناطق دوعن.

وكانت عمليات العلاج تتم بطرق بدائية، كالاتماد على العلاج بالأعشاب المحلية، مثل شجرة الحرمل وتستعمل لألم الركبة، وشجرة القطب تستخدم لعلاج الرواسب، وشجرة الشمار تستخدم لعلاج انتفاخ البطن، والصبر الذي يستعمل لكثير من الامراض كالبلغم والبيثور.

ومن طرق العلاج التقليدية استخدام الكي والحجامة والتي ما تزال مستخدمة على نطاق ضيق، وأما الكسور فيتم تجبيرها عن طريق العصي، وكذلك تستخدم الدهانات والكمودات

للعلاج والمكونة من السليط (الزيت) والقرنفل والبن حيث يتم عليهم ثم يدهن بها جسم المريض^{١٠}.

وعند رؤيتنا لهذه الامراض في السابق نجد الحاجة الى معالجتها والحد من انتشارها وذلك عن طريق رفع الوعي للأفراد عن دورهم في كيفية العيش بطريقة صحية وذلك باتباع اسلوب غذائي يحتوي على كل المتطلبات الاساسية للجسم بكميات مناسبة، كما يرافق ذلك نظام رياضي يساعد في المحافظة على اللياقة البدنية للفرد.

ويجب تفعيل برنامج وقائي للأمراض المعدية عن طريق توزيع اللقاحات أو عبر مكافحة مصادر الامراض الوبائية وتخصيص برنامج طارئ لمكافحة الحالات الأوبئة المنتشرة أو المستحدثة.

ويجب تطوير مستوى الكادر الطبي بالمستشفيات والمراكز الصحية من خلال البرامج والدورات التطويرية، مع الاستعانة بالخبرات والكفاءات العلمية الخارجية.

كما ينبغي الاهتمام بجانب المنشآت الطبية برفع الطاقة الاستيعابية للمرضى وتوفير المزيد من الاسرة وغرف

^{١٠} الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في حضرموت - د. عبدالله بن سعيد بن سليمان الجعدي

العمليات، كما يجب تخصيص جهة مسؤولة بوزارة الصحة لمتابعة وضع المباني ومدى ملاءمتها من الناحية الصحية وكفاءة عمل الاجهزة، وكذلك من ناحية توفر الكادر الطبي المناسب، ويتم ذلك عبر عمل دراسات لأوضاع المستشفيات الحالية ومستوى الخدمة المقدمة فيها ومدى استيعابها لأعداد المرضى، كما يجب دراسة توزيع المستشفيات في جميع المناطق بحيث تراعي تباعد القرى والمدن الصغيرة، وعمل المستشفيات المتخصصة في المدن الرئيسية فقط، بالإضافة الى عمل مستشفيات عامة في المدن الصغيرة والتي تخدم القرى المجاورة لها، ومن ثم عمل عيادات أو مراكز صحية للقرى.

وتأتي هنا الحاجة للدواء والذي يحتاجه كل مريض في مرحلته العلاجية، لذا يجب توفير البيئة المناسبة لتصنيع الادوية والعقاقير محليا، عبر تحفيز المصانع الوطنية ودعمها من خلال صندوق المنشآت الوطنية، كما يجب دعم الأدوية المستوردة من الخارج عن طريق لجان من وزارة الصحة تقوم بحصرها واعفاءها من الرسوم الجمركية والضرائب وذلك بهدف ايصالها بأقل تكلفة ممكنة.

ولا ننسى التركيز على الحملات التوعوية بكيفية الحفاظ على الصحة وعمل الاحتياطات اللازمة للحد والوقاية من الأمراض المعدية أو الأمراض الناجمة عن سوء التغذية أو الأمراض الوراثية، بالإضافة الى توعية الأسر بضرورة عمل اللقاءات الدورية للأطفال حسب المراحل العمرية.

البنية التحتية:

من أهم الأساسيات لبناء قاعدة سليمة لتكوين مدينة متطورة هو توفر البنية التحتية الصحيحة والقادرة على استيعاب التوسع العمراني لسنوات مستقبلية عديدة، والتي يجب من خلالها تحديث الأحياء القديمة وتوزيع العمل على شكل خطة زمنية طويلة المدى لتصل الى كل المناطق بالمدينة أو القرية، وقمنا بتوضيحها كما يلي:

- المياه:

لا حياة بدون ماء فهو سر الحياة، واهميته عالية في الحفاظ على الكائنات الحية من الزوال، ويجب المحافظة عليه من خلال الترشيد باستهلاك المياه، في المنازل والمصانع والأعمال

المختلفة، ويجب الحفاظ على المياه الجوفية ومياه الابار واستغلالها بالطريقة الأمثل، ويجب عمل الية من قبل وزارة المياه لضمان عدم هدر المياه.

كما يجب عمل معامل لتحلية مياه البحر واستخدامها للأغراض المنزلية والتي ستساعد بدورها في توفير كميات ضخمة تغطي احتياجات المناطق القريبة من الساحل.

كما يجب عمل خزن استراتيجي للمياه للأزمات الطارئة، وذلك بعمل خزانات ضخمة تستخدم في الاوقات الطارئة وعند حدوث اي مشكلة في محطات التحلية والامداد.

- الطرق:

وسأبدأ بالطرق واهميتها لربط المدن الرئيسية ببعضها البعض والتي ستسهل العملية التجارية وحركة النقل بين المدن والتي ستساعد في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال توفير طرق بمستوى عالي من التنفيذ باستخدام هندسة الطرق لاختيار المسارات المناسبة حسب البيئة الجيولوجية المحيطة بكل طريق مثل وضع الجسور على الأودية والممرات المائية وعمل الانفاق داخل الجبال ومراعاة طبوغرافية الأرض.

كما يجب تحديد السرعات لكل طريق حسب حجمه واستخداماته من خلال وضع العلامات المرورية المحددة للسرعات وإلزام السائقين بالتقيد بها، ويجب مراعاة المواصفات والمقاييس العالمية اثناء تصميم الطرق من حيث المساحات والأطوال ونقاط الدوران والتقاطعات وتصميم الجسور والانفاق وايجاد الحلول المناسبة لكل حالة بطرق توفر الانسيابية في الحركة، وان يتم استخدام علامات التخطيط للمسارات مع توفر الحواجز الجانبية عند المرتفعات واللوحات الارشادية وكل وسائل السلامة لمرتادي الطرق.

- الكهرباء :

ومن ضمن البنية التحتية توفر الطاقة الكهربائية ، فهي من الأساسيات للحياة المدنية ولا يستغنى عنها نظرا لأهميتها لدى البشر في توفير الاضاءة والتدفئة والتبريد وتشغيل الاجهزة الالكترونية البسيطة كما يعتمد عليها في تشغيل المصانع والتي تستهلك كميات ضخمة من الكهرباء، كما تعتمد عليها جميع القطاعات الحكومية والخاصة، فلهذا يجب تطوير المحطات والمولدات الرئيسية التي تغذي المدن عبر رفع كفاءة وكمية الطاقة التي تولدها وذلك بإضافة مولدات اضافية او زيادة احجام

المولدات الموجودة سابقا وتكون عبر مشاريع ذات جدول زمني طويل المدى يستهدف جميع المدن والقرى المجاورة، كما يجب دعم المناطق والمخططات السكنية الحديثة عبر اىصال الكهرباء قبل البدء بعملية البناء اذا امكن او بعد اتمام مرحلة البناء، وكما يجب توفير فريق للصيانة والأعطال الناتجة عن زيادة الاحمال الكهربائية او اعطال في احد المحطات الرئيسية او الفرعية أو خطوط التغذية، ويسهم هذا الفريق باكتشاف الاخطاء والمشاكل قبل حدوثها والذي يسهم في ضمان استمرارية عمل خطوط الكهرباء دون انقطاع.

كما يجب دعم اسعار الكهرباء للمواطنين مع وجود توعية بترشيد استهلاك الكهرباء بالطرق الصحيحة عبر اغلاق الاضاءة والتكييف للغرف الغير مستخدمة، وتركيب العوازل للمباني واستعمال تقنيات الاضاءة الحديثة مثل تقنية (LED) وكذلك العديد من الاجهزة الكهربائية ذات خاصية التوفير في استهلاك الطاقة بنسبة كبيرة.

ويفضل البحث عن طرق وبدائل لتوليد الطاقة عبر المصادر النظيفة كالرياح والطاقة الشمسية والتي تهدف الى تخفيف تكلفة الانتاج والحفاظ على البيئة من التلوث.

- الصرف الصحي:

تعتبر شبكة الصرف الصحي مهمة لنقل المخلفات الناتجة عن استخدامات النظافة المنزلية، وتكمن اهميتها في الحفاظ على النظافة العامة للبيئة، ويجب تطوير منظومة شبكة الصرف الصحي بحيث تتناسب قدرتها الاستيعابية حسب حجم الكثافة السكانية لكل شارع ولكل منطقة، ويتم ذلك عبر اعادة تأهيل الخطوط الرئيسية والفرعية بعمل مشاريع تتناسب مع الزيادة السكنية المتوقعة لمدى بعيد.

كما يفضل التنسيق المشترك بين المؤسسات الحكومية في اعمال الحفر لضمان عدم حدوث تعارض او تكرار لأعمال الحفر ، ويجب عمل خطوط اضافية لتصريف مياه الأمطار على الطرق الرئيسية مع ربطها بشبكة رئيسية ممتدة على خزانات ضخمة لتجميع مياه الامطار ومعالجتها لاحقا.

وفي حالة السيول العالية يفضل استعمال القنوات المائية المدروسة باتباع طبوغرافية الارض وعمل مسارات تساعد في حجز المياه وايصالها خارج المناطق المأهولة بالسكان، والاستفادة منها ان أمكن بعمل السدود وخزانات التجميع.

الاتصالات:

تطورت الاتصالات في عصرنا الحالي بشكل غير مسبق، حتى أصبح العالم كقرية صغيرة، وزادت في عملية التواصل الاجتماعي عبر الاتصال الهاتفي ورسائل الهاتف وبرامج التواصل الاجتماعي عبر الانترنت.

ونرى من خلال المعطيات اليومية ان الحاجة تزداد يوما بعد اخر لخدمات الاتصال، والتي تسهم في الحركة التجارية والتواصل بين افراد المجتمع، وكذلك توفر المعلومة بشكل أسرع من خلال شركات البحث والمواقع الالكترونية المتنوع والتي تساعد في الحصول على المعلومات بكل سهولة.

وعليه يجب ان يكون هناك شركة محلية باسم حضرموت ويفضل ان تكون حكومية ومدعومة بأسعار مخفضة، تسهم في اصال خدمات الاتصالات بشكل سريع عن طريق شبكات الاتصال او عن طريق الكابلات الارضية، كما يجب أن نخلق بيئة مناسبة للشركات المحلية والعالمية في هذا المجال من خلال تسهيل انشاء البنية التحتية لعمل ابراج تدعم أحدث الترددات للشبكات العالمية، والتي تساعد في اصال التغطية الى جميع المدن والقرى.

كما يجب استغلال هذه التقنيات في توفير الخدمات الحكومية والمنتجات والخدمات التجارية وتعزيز فكرة السوق الالكتروني، فكل ما كانت هذه الخدمة متوفرة كل ما زاد الطلب على التعاملات السوقية الالكترونية، والتي توفر الوقت والجهد للمستهلك وللتاجر ايضا.

الصناعة:

يعتبر الانتاج الصناعي أحد الركائز الرئيسية للاقتصاد، فمن خلال الصناعات المحلية المصدرة للخارج يزيد الناتج المحلي العام للدولة والذي بدوره يرفع المستوى المعيشي لدى الفرد ويوفر العديد من الفرص الوظيفية المباشرة من خلال العمل في المصانع وغير المباشرة من خلال الخدمات الاخرى كالنقل والبيع بالأسواق المحلية.

وستسهم هذه المصانع في خلق فرص عمل كبيرة للمواطنين وخريجي المعاهد المهنية والتخصصات العلمية المختلفة، و نرى ان تشجيع الصناعة المحلية في جميع المجالات على حساب البضائع المستوردة هو أمر صحي لخلق دورة اقتصادية داخلية

تساعد في نموه، وكذلك التشجيع على الاستثمار المحلي والعالمي لإنشاء مصانع في كافة المجالات التي تغطي احتياجات المواطنين اليومية، من المواد غذائية والاستهلاكية، ويكون عبر خفض الرسوم الجمركية على معدات ومكائن التصنيع مع اعفاء من الضرائب على البضائع المنتجة محليا.

فيجب عمل منطقة صناعية بعيدة عن المناطق السكنية وتكون قريبة من الخطوط السريعة والموانئ لتسهيل حركة التصدير والنقل، ويكون اختيار المنطقة مدروسا من حيث حركة الرياح وضمان عدم وصول الادخنة الناتجة من المصانع الى الاحياء السكنية، كما يفضل وضع شريط من الحزام الاخضر بين المنطقة الصناعية والسكنية كمرشحات تنقية للهواء.

الصناعة البترولية:

تعتبر الصناعة البترولية من أضخم الصناعات التي تساهم في الناتج المحلي للدول التي تمتلك مخزون نفطي عالي، كونها تصدر اغلب الانتاج اليومي للخارج، والذي يعود على الدولة بمبالغ كبيرة تسهم في رفع المستوى الاقتصادي والذي ينعكس من خلال الانفاق

الحكومي على مشاريع البنى التحتية وتطوير الخدمات وانشاء مرافق خدمية ومشاريع تنموية للبلد.

ويجب الاستفادة من وجود النفط والغاز عبر استثماره وذلك باستقطاب شركات انتاج وتكرير عالمية مع اعطاءها كافة التسهيلات الأمنية واللوجستية لضمان الحفاظ على مستوى وكمية الانتاج او زيادته حسب الطلب العالمي وحسب الاتفاقيات العالمية، مع محاولة توطين هذه الصناعة بعمل شركة وطنية للغاز والبتترول بخبرات وكفاءات محلية ودعمها بخبرات خارجية، هدفها الاستفادة من الطلب العالمي المتزايد على النفط والغاز وانعكاس هذه الحاجة في زيادة توظيف الايدي العاملة المحلية، وزيادة الشركات العاملة في المجال اللوجستي المرافق لهذه الصناعة.

كما يجب عمل مصانع وطنية لإنتاج المواد الخام البترولية والتي تحتاجها المصانع في انتاجها، وستسهم في تعزيز الصناعة المحلية بتوفير المواد الأولية بوقت أسرع وتكلفة اقل.

كما يجب تطوير وسائل نقل البترول والاعتماد على الشركات الوطنية داخليا او خارجيا عن طريق القاطرات ذات السعة العالية، أو عالميا عن طريق حاملات النفط الضخمة ومحاولة دعم دخول الشركات المحلية في هذا المجال، كما يفضل عمل خط انابيب

باتجاه الساحل مع مراعاة فروقات المستويات الطبوغرافية بين منطقة الانتاج ومنطقة التجميع، وذلك سيساعد في سرعة التصدير.

المعادن والثروات:

يحتوي باطن الأرض على معادن مختلفة بكميات متفاوتة في كل منطقة ويجب على الحكومة تقنين عملية الاستخراج والبحث عنها ودعم الشركات الوطنية في البحث والتنقيب، والاستفادة من المواد الخام بأنشاء مصانع قريبة منها لإعادة تشكيلها وتحويلها الى منتجات اولية او ثانوية للمستهلك.

ويجب الاستفادة من الصخور والاحجار الجيرية النقية الموجودة بعمل مصانع للأحجار متعددة الاستخدام ومصانع للإسمنت ومواد البناء، والتي ستسهم في الحركة العمرانية المتسارعة مع الحاجة المتزايدة لمشاريع التنمية وحاجة سوق العقار، ويجب تقنين عمل المقالع واعطاء التصاريح للعمل بها ، وتكون بعيدة عن المناطق السكنية.

الأمن الاقتصادي:

تعد الحاجة للأمن الاقتصادي من الضروريات التي تستند عليها الحكومات في الحفاظ على استدامة الموارد المالية للخرينة، فتبحث كثير من الدول على جانب الأمان من خلال زيادة مواردها او عبر احتياطاتها النقدية، وتتم هذه الزيادة عبر الاستثمار بالطرق المعروفة عالميا والذي يسهم في زيادة الموارد المالية للخرينة، وبالإضافة الى ايجاد احتياطات نقدية تستخدم في حالة الازمات الاقتصادية الطارئة.

عندما اكتشفت موارد الذهب والفضة في القرن السادس عشر في الأمريكيتين وشرع في استغلالها، نقلت كميات هائلة من هذه السلع النفيسة إلى أوروبا، وكانت نتيجة تلك الزيادة في كمية النقد المتوفرة توجهها عاما نحو ارتفاع الاسعار في أوروبا. واليوم، وبالطريقة ذاتها، عندما تزيد الحكومة من طباعة كميات النقد الورقية المتداولة ، فإن النتيجة الحتمية هي أن القوة الشرائية للوحدة النقدية سوف تتجه نحو الانخفاض، كما تأخذ الأسعار بالارتفاع وهذا ما يسمى بالتضخم.¹¹

¹¹ السياسة الاقتصادية : آراء لليوم وللغد - لودفيغ فون ميزس

وتعد الاستثمارات الحكومية أحد أهم مصادر الدخل للدولة من ناحية حجم الإيرادات، وقد توازي إيرادات النفط كما في بعض دول الخليج، والتي تعتبر أحد أهم ركائز الدعم الاقتصادي خاصة في حالات انخفاض أسعار النفط العالمي، والتي تسبب أرباكا كبيرا على اقتصادات الدول المعتمدة على النفط بشكل رئيسي.

فالبداية أولا تكون عبر تأسيس صندوق استثماري خاص بالدولة، يعمل على التعاقد والاستحواذ على أصول في شركات وعقارات عالمية، بالإضافة إلى إنشاء الشركات المحلية، والاستثمار في شتى المجالات المشروعة محليا وخارجيا، واتحدث عن المشروعة تحديدا نظرا لوجود طرق كسب سريعة غير مشروعة كالاتجار بغسيل الأموال أو المخدرات وبيع الأسلحة وكذلك بيع وتهريب القطع الأثرية النادرة، ويجب تجنب هذه الطرق لما فيها من ضرر على المجتمعات والاقتصادات والثقافة المحلية والعالمية.

وكذلك من الخطوات المهمة وجود صندوق احتياطي نقدي للعملات الأجنبية المعروفة كال دولار واليورو والين بالإضافة إلى احتياطات من الذهب والمعادن المهمة، وتكمن أهمية هذه الاحتياطات في الحفاظ على سعر العملة المحلية من الانهيار، فعلى سبيل المثال عند حدوث أي انخفاض في سعر العملة المحلية، تقوم الحكومة

ببيع جزء من هذه الاحتياطات، مما يساهم في اتزان العملة واستقرارها محليا.

ولهذا يجب العمل على انشاء خطة مستمرة لزيادة حجم الاحتياطات النقدية سنويا، وذلك من خلال ايرادات الاستثمارات الخارجية وكذلك من خلال الفائض لتصدير النفط للعالم، ونرى من خلال المعطيات بأنها علاقة طردية فكلما زادت كمية الاحتياطات في الخزينة كلما زادت قوة العملة المحلية وزاد معدل الأمان الاقتصادي للبلد، والتي تصبح مع الوقت قادرة على تحمل الظروف والأزمات الاقتصادية الطارئة في المستقبل.

القطاع الخاص:

تكمن اهمية القطاع الخاص في العمل التكاملي مع الحكومات بهدف زيادة النمو الاقتصادي، ولهذا نجد ان كثير من الدول تدعم الشركات الخاصة الموجودة فيها ، وذلك لما توفره هذه الشركات من فرص عمل داخل المجتمع بالإضافة الى ما تقدمه من زيادة حجم الناتج المحلي عبر صادراتها .

لهذا يجب دعم الشركات الخاصة والمستثمرين من خلال سهولة اصدار التراخيص التجارية وكذلك الاعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب، مما سيساعد في وصول المنتج المحلي للمستهلك بأقل الاسعار، بالإضافة الى دعم المؤسسات والشركات الصغيرة والتي تقوم بعمل دورة الاقتصاد المحلي ونموه من خلال توفير فرص العمل وزيادة السيولة في السوق المحلي.

وسيساهم دعم المستثمرين واصحاب رؤوس الأموال بشكل مباشر في عمل مشاريع خدمية متعددة داخل حضرموت، والتي تزيد حجم الواردات ودخول البضائع والمنتجات الاستهلاكية من خلال الموانئ ويتم ذلك بعد التأكد من مطابقتها للمواصفات والمقاييس. وتعتبر الحاجة إلى زيادة الشركات التجارية ضرورية لزيادة الفرص الوظيفية، بالإضافة إلى زيادة حركة السوق المحلي وتوفير المنتجات على طول العام وبأقل الأسعار، والتي تصنع مناخا مناسباً لعمل التجار المحليين والمستثمرين الأجانب.

كما يجب دعم المؤسسات الصغيرة عبر دعم اصحابها بتسجيل رخص مزاولة النشاط التجاري بكل سهولة، وسيؤدي دعم هذه الفئة إلى زيادة الفرص الوظيفية بالإضافة إلى زيادة حركة السيولة في الأسواق المحلية.

كما يجب تفعيل دور الأسر المنتجة من داخل المنازل والمناطق السكنية، وتطويرها للمساهمة في توفير الخدمات للسوق المحلي، وذلك عبر دعمها بصندوق خاص تساهم فيه الحكومة والجهات الخيرية والبنوك التجارية، كجزء من المساهمة المجتمعية الموجهة على عاتقهم.

الاستثمار:

تعتمد الكثير من الدول المتقدمة على الاستثمارات المحلية والخارجية، كأحد مصادر الدخل وأحد الأسباب التي تساعد على نمو الحركة الاقتصادية داخل البلد، وتبذل الحكومات العديد من الجهود في محاولة استقطاب رؤوس الأموال من الخارج وذلك عبر وضع القوانين التي تكفل للمستثمرين حقوقهم، وكذلك تقديم تسهيلات في الاجراءات والمعاملات مع الجهات الحكومية، ويركز المستثمرين على وجود ارضية صلبة للاستثمار، تقتضي الحفاظ على الوضع الأمني والاقتصادي للبلد، ومن أهم المميزات التي يبحث عنها المستثمر هي انخفاض التكاليف التشغيلية من ناحية

الأيدي العاملة أو الرسوم والضرائب المفروضة على الشركات، ومن الممكن تحقيق هذه المميزات للمستثمرين من خلال التعاون بين الجهات الحكومية في تحقيق آلية تضمن توفر هذه الأمور للمستثمر الأجنبي، وتجعل حزموت خيارا استثماريا ناجحا. ومن الاعتبارات التي تجعل الاستثمار الاجنبي ضرورة للدول النامية عدة أمور من بينها :

- الاستثمار الاجنبي المباشر هو مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري الذي تعاني منه الكثير من الدول النامية.
- يعوض الاستثمار الاجنبي المباشر النقص الحاد في الادخار القومي الذي تعانيه الكثير من الدول النامية.
- نظرا لأنه من الضروري القيام بقدر من الاستثمار وذلك للحفاظ على نمو اقتصادي بعيد المدى، فالاستثمار الاجنبي المباشر يساعد الاقتصاد على التأقلم مع الصدمات الاقتصادية الخارجية إذا ما أحسن إدارته.
- أيضا قد يساهم الاستثمار في تنمية قطاع التصدير ومثال مساهمته في صادرات دول شرق وجنوب شرق آسيا والصين على وجه الخصوص ليس عنا ببعيد.

- وقد يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة ومثال ذلك الصين غي علاقتها بشركات كبرى مثل مايكروسوفت وموتورولا وغيرها هو خير تأكيد لتلك الميزة.
- وأخيرا فان الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن نقل التكنولوجيا، وكنتيجة لذلك فإن مهارات العمال ستتطور وسوف تفتح قنوات التسويق والتصدير^{١٢}.

كذلك يجب عمل هيئة خاصة معنية بالاستثمار، وتكون وظيفتها دراسة الحالة العامة للاستثمار داخل البلد، ومحاولة ايجاد حلول لدعم المستثمرين، بالإضافة الى التنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة في عمل مشاريع استثمارية داخل البلد من خلال دراسة احتياجات ومتطلبات السوق في مجال الصحة او التعليم او السياحة وما الى ذلك، ومن مهام هذه اللجنة حماية المستثمرين من القرارات والقوانين التي قد تضر بحركة الاستثمار، وكذلك تقوم بوضع التوصيات للقوانين والأنظمة التي تساعد الاستثمار ورفعها للجهات المعنية.

^{١٢} أمار ابارك - مجلة الاكاديمية الامريكية للعلوم والتكنولوجيا ٤ (١١) ٢٠١٣

وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية :

١- البحث عن المصادر : يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى

استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية . فضلًا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة .

٢- البحث عن الأسواق : يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادةً

إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والمجاورة أو الإقليمية) ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة .

٣- البحث عن الكفاءة : يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين

الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.

٤- البحث عن أصول استراتيجية : يتعلق هذا النوع بقيام

الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية^{١٣} .

^{١٣} الاستثمار الاجنبي المباشر- تعاريف وقضايا - د. عيسى محمد الغزالي

وقد تكون للاستثمارات الأجنبية بعض السلبيات كحدوث الانفتاح المحلي وتغير القيم والمبادئ للبيئة المحلية، وتغريب الهوية المحلية بجلب كافة اشكال المنتجات الغربية كالملابس والكماليات وجميع المنتجات التي تمس الفرد في مظهره العام، ولتجنب هذه المشاكل يفضل الاستعانة بالتجار الحضارم في كافة انحاء العالم وفتح المجال للشركات المحلية بالاستثمار والتطوير.

المواصلات العامة والمطارات:

تعتبر المواصلات العامة احد اهم المقومات التي تعتمد عليها الشعوب في الحركة والتنقل داخل المدن وخارجها والتي تسهم في زيادة النمو الاقتصادي داخل البلد، وقد تصل احيانا لأن تعتبر كأيقونة ترمز للمدينة أو الدولة مثل باصات لندن ذات اللون الاحمر وكذلك قطار الرصاصة الياباني، فالحاجة ملحة الى عمل شبكات حديثة لخدمة الطرق الرئيسية داخل المدن وخارجها بالإضافة الى عمل منظومة نقل عام متكاملة من الباصات والمترو والطائرات بحيث تربط جميع داخل المدن والقرى وخارجها بعضها البعض

بأسهل واسرع الطرق الممكنة وباقل تكلفة على الافراد في عملية التنقل.

الطرق والمركبات:

تظهر الحاجة لبناء شبكة طرق حديثة بمواصفات عالية الجودة، وذلك لخدمة مرتادي الطرق من المشاة وسيارات النقل، ويكون الاهتمام بها من ناحية هندسة الطرق وجودة المواد وجودة التنفيذ بالإضافة الى وجود العلامات واللوحات الارشادية و متطلبات السلامة المرورية، وتأتي الحاجة للربط داخل المدن بشبكات مرورية تتناسب مع حجم الشوارع والارتدادات للمباني ، وينبغي دراسة تخطيط الشوارع ضمن المخطط العام للمدينة مراعية الوضع الراهن والتوسع المستقبلي للمدينة. كما يراعى استخدام التكنولوجيا الحديثة في المساعدة على استمرارية الحركة المرورية من خلال اجهزة الرصد الآلي ومعرفة نقاط الازدحام المروري والمخالفات الشائعة من قبل السائقين ومعالجتها بالطرق الهندسية المدروسة، كما يجب العمل على التوعية المرورية بكيفية استخدام الطريق للمشاة واصحاب المركبات والتوجيه بالالتزام بالأنظمة والقوانين المرورية.

كما هو الحال في الطرق السريعة بين المدن، يجب عمل خطوط رئيسية بمواصفات عالية تضمن سلامة المارة بها، والاستعانة باللوحات الارشادية لمعرفة اتجاهات الطرق والمخارج والمسافات المقطوعة.

شبكة الباصات:

من الضروري وجود نظام نقل متكامل وبأسعار رمزية ويخدم كافة المجتمع من الطلاب والموظفين والأسر، ويعد استخدام الباص هو الانسب لذلك نظرا لإمكانية نقل عدد كبير في رحلة واحدة باتجاه معين.

ولهذا تأتي الأهمية لاعتماد مسارات معينة على الخطوط الرئيسية للمدن تمر عبر المناطق الصناعية والتجارية والسكنية، ويم ذلك عبر دراسة المخطط العام للمدينة، ومن ثم وضع محطات انتظار للباصات بجوار الاحياء وأماكن التجمع والأسواق، مع عمل مسارات مخصصة للباص ان أمكن لأن ذلك يسهل حركتها ويضمن عدم عرقلة السير لباقي المركبات، كما يفضل عمل اشتراكات متنوعة مدعومة للطلاب والأفراد من ذوي الدخل المحدود.

شبكة القطارات:

القطارات من الوسائل التي تستعمل بكثرة في الدول المتقدمة وذلك لأنها تتميز بدقة مواعيدها وسرعتها وكذلك امكانية نقل عدد كبير جدا في كل رحلة، ولإنشاء شبكة مترو داخل المدن الكبيرة يجب عمل بنية تحتية خاصة بالسكك والانظمة الكهربائية وكذلك عمل نظام متكامل للقيادة الذاتية للتوقف والانطلاق وفق جدول محدد، كما سيخدم خط القطارات بين المدن والقرى في تسريع حركة التنقل والتبادل التجاري ورفع وتيرة النمو الاقتصادي.

سيارات الاجرة:

تعتبر سيارات الاجرة احد المواصلات الأكثر شيوعا في العالم وتعتمد على السيارات ذات الملكية الفردية او المؤسسية او التشغيل عبر منظومة مؤسسية الكترونية، وينبغي تحسين مستوى خدمة سيارات الاجرة عبر فتح المجال للشركات والمستثمرين في إضافة مركبات جديدة بمواصفات تناسب الطلب المحلي، كما يجب الاستثمار في مجال النقل عبر التطبيقات الالكترونية وخدمة الطلب عبر الانترنت عبر شركة

محلية أسوة بنظام اوبر العالمي، كما يجب وضع مواقف محددة
بالأسواق لسيارات الأجرة تفاديا للازدحام المروري.

المطارات:

وتشكل المطارات نقط التقاء للقادمين من خارج البلد فهي أحد
أهم نقاط الوصول الأولى، ولهذا تكمن أهميتها في الحاجة الى
ان تعكس مستوى البلد في التقدم الحضاري والمستوى
الاقتصادي، والحاجة لتطوير المطارات الحالية من ناحية حجم
المدرج واستيعابه للطائرات الضخمة، وكذلك زيادة القدرة
الاستيعابية لعدد المسافرين والقادمين عبر زيادة مساحة المطار
الداخلية وكذلك عدد بوابات العبور والتنسيق لربط المطارات
بداخل المدن عبر شبكة موصلات عامة.

كما يجب الاستثمار في المطارات مع شركات الطيران العالمية
كنقاط ترانزيت للربط بين القارات وذلك نظرا لموقع حضرموت
الاستراتيجي.

كما يفضل الاستثمار في مجال الخطوط الجوية عبر عمل شركة
وطنية للنقل الجوي، كما يجب فتح باب الاستثمار للقطاع
الخاص والمستثمرين الأجانب بعمل شركات طيران محلية تسهم
في تعزيز حركة الملاحة الجوية.

المواصلات الخاصة:

يعتبر استخدام المركبات الخاصة للأفراد من أكثر الوسائل المنتشرة، وتستخدم على النطاقين الفردي والتجاري كنقل البضائع ونقل الركاب، ويجب الزام المركبات بالتقيد بوسائل السلامة واخذ الاحتياطات اللازمة، وان تكون المركبات مهيئة من النواحي الفنية والميكانيكية والتي تسمح لها بالسير دون حدوث تعطل يعيق حركة المرور او يتسبب في حصول الحوادث وتعريض حياة الآخرين للخطر، كما يجب تسهيل دخول السيارات الحديثة والتي تعتمد على تقنيات توفير استهلاك الوقود، وذلك عبر خفض الجمارك عليها وان تعفى كذلك السيارات الكهربائية منها.

الميناء:

تعتمد الحركة الاقتصادية داخل البلد على الموانئ بشكل رئيسي وذلك لأنها الممر الرئيسي لعملية الاستيراد والتصدير، والذي ينعكس على المستوى الاقتصادي للبلاد، وتحتوي حزموت حاليا على ثلاثة موانئ وهي ميناء المكلا وميناء الشحر وميناء الحامي،

ويجب تطوير الموانئ من حيث مساحة استيعاب الرصيف للسفن، كما يجب إضافة اعداد أكبر للرافعات الحديثة لتسهيل عملية التفريغ والشحن للبضائع، ويتحتم تهيئة الموانئ بمراكز اختبارات للجودة لضمان استيراد منتجات مطابقة للمواصفات والمقاييس المحلية وكذلك فحص جودة المنتجات المصدرة والتي تعكس سمعة واسم حضرموت عالميا، بالإضافة الى توفر اقسام حديثة لصيانة وإعادة تعبئة الوقود للسفن، وكافة الخدمات اللوجيستية المطلوبة.

السياحة:

تعتبر السياحة من أهم الصناعات في العالم، نظرا لدورها الكبير في خدمة الاقتصاد الوطني في الدول السياحية، فضلا عن تأثيراتها العديدة في النواحي الاجتماعية والبيئية، وظل الاتجاه الغالب لدى العديد من الباحثين في السياحة هو التركيز على الدراسات "العملية" أو "التطبيقية"، مثل الأبعاد الاقتصادية للسياحة أو الجوانب التسويقية أو تدفقات الزائرين، ولايظهر إلا قليلا من الاهتمام بالمضامين الفلسفية والسياسية والمجتمعية في هذه البحوث. فالجوانب المهمة للاقتصاد السياسي يتم تجاهلها في الحقيقة، وربما

تكمن المفارقة بافتراض الدور الحيوي الذي تلعبه "الصورة" في السياحة، في أنه قد بدأ حديثاً الاهتمام بجدية بالطبيعة الأيدولوجية لتصوير السائح والطريقة التي يمكن بها إعادة تشكيل المدن لجذب الاستثمارات والطبقة العاملة المتوسطة، كما بدأت الحكومات المركزية والمحلية تركز على الفوائد الاقتصادية للسياحة، مما عزز فكرة أن تكون المدينة نوعاً من السلعة التي يمكن تسويقها.^{١٤} يمتاز وادي حصرموت بتنوع مصادر الجذب السياحي فتوجد الآثار التاريخية والسواحل والشواطئ على بحر العرب، ويمكن الاستفادة من هذه المناطق عبر تنظيم رحلات لمجموعات سياحية بدعم من الحكومة والمستثمرين والتجار المحليين، والتي ستوفر العديد من فرص العمل المتنوعة، كما لا ننسى أهمية السياحة كمصدر دخل مهم للدولة عبر استقطاب السياح من الخارج وتوفير كافة الخدمات التي يحتاجها السائح من الأمن وسهولة التنقل وتوفير السكن المناسب.

كما يجب استغلال الشواطئ والمناطق الساحلية بعمل منتزهات ومراكز تجارية وفنادق تسهم في تعزيز الحركة السياحية، كما يجب التركيز على الموروثات الثقافية للأماكن الأثرية القديمة

^{١٤} السياحة والسياسة: مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة - كولن مايكل هول

والحفاظ عليها، كالمباني الطينية القديمة داخل الوادي وكذلك القلاع والحصون والمساجد التاريخية وكل ما يشمل ذلك من مقتنيات وتحف ووضعتها في معارض ومتاحف تعكس تاريخ حضرموت. كما على الحكومة تحفيز المستثمرين في المجال السياحي بعمل الفنادق والشقق السكنية وذلك بتسهيل التراخيص الممنوحة لهم، كما يجب ان تكون لهم قاعدة بيانات على ضوءها يتم منح تصنيف لكل فندق حسب الخدمات التي يقدمها، وأن يكون حسب التصنيف العالمي للفنادق.

كما لا ننسى الجانب الترفيهي بعمل المنتزهات والحدائق واماكن الترفيه التي تناسب العائلات والافراد كحدائق الحيوان والحدائق العامة والملاهي والألعاب المائية المختلفة، كما يجب تنفيذ فعاليات متنوعة في الأماكن المفتوحة واستغلال اوقات الشتاء والاجواء المعتدلة في تنظيمها، كسباقات الدراجات والمارثون.

وكذلك تعزيز الجانب الثقافي للسياحة وذلك بعمل قرية شعبية تعكس تاريخ حضرموت وعاداتها وتقاليدها وتحضر فيها الفنون الشعبية والأكلات المحلية والحرف اليدوية من كل المناطق، ويمثل كل منطقة مجموعة من الافراد تقوم بعرض جزء من الثقافة المتميزة بتلك المنطقة، بالإضافة الى امكانية مشاركة دول خارجية

تعرض ثقافاتهما مما يعزز التبادل الثقافي بين حضرموت وكافة دول العالم.

الرياضة:

تكمن اهمية الرياضة في انعكاسها على صحة المجتمع فتقل الامراض في المجتمعات التي تحافظ على الرياضة، وعلى الحكومة تعزيز الفكر الرياضي وتوعية الافراد بمدى اهميتها، وتبدأ من الأنشطة الرياضية في المدارس بمختلف الرياضات الممكنة كالجري والقفز وكرة السلة والطائرة وكرة القدم، وحسب الامكانيات المتوفرة للمدارس.

كما يجب عمل اندية رياضية حكومية وخاصة لاستقبال الشباب والصغار ومجهزة بالملاعب مع الادوات والأجهزة الحديثة، وتشجيعهم كلاً حسب ميوله الرياضية والتي ستساهم في تنمية المواهب في كل المجالات، مع عمل مسابقات رياضية على مستوى المدارس ومستوى المدينة والمنطقة بغرض تحفيز الجميع على المشاركة وتطوير المهارات.

كما يجب الاستثمار في الاندية من قبل التجار والشركات ودعمها ورعايتها وتحفيز الشباب على مزاولة الرياضة من خلال انشاء الملاعب والاندية مع وجود الدعم للمسابقات الرياضية المتنوعة.

الثروة السمكية والحيوانية:

الثروة السمكية:

تعتبر الثروة السمكية من أحد الموارد الاقتصادية المهمة نظرا لتوفرها بكثرة في المناطق الساحلية بحضرموت، و يتميز بحر العرب بوفرة الاسماك والكائنات البحرية المتنوعة بجودة عالية، ويجب تقنين عملية الصيد الجائر بكميات ضخمة أو بالأساليب الممنوعة دوليا والتي قد تضعف عملية التكاثر للأسماك في المنطقة وتسبب شحا في الاسواق وازدياد الطلب مقارنة بالمعروض مما يتسبب بزيادة الاسعار بشكل مبالغ فيه.

ويجب دعم الصيادين من قبل الحكومة بتوفير المراكب وادوات الصيد القانونية بنظام مدعوم وبأقساط ميسرة وذلك لتعزيز حركة الصيد وزيادة الانتاج السمكي المنظم، الذي سيساهم في توفر المعروض من الأسماك في الاسواق المحلية وبالتالي انخفاض

اسعاره ليصبح بمتناول الجميع، وبعد الوصول الى مرحلة اكتفاء السوق المحلي ننقل الى مرحلة التصدير للخارج حتى لا تتعارض الكميات المصدرة مع حاجة السوق المحلي، ويجب الزام الشركات التي تقوم بالصيد بتراخيص نظامية، تعطى حسب متطلبات وشروط تساعد في زيادة الانتاج المحلي اولا، والزامها بتصدير كميات محددة فقط بحيث تكون الاولوية للأسواق المحلية .

كما يجب الاستثمار في زراعة الاسماك وتحفيز هذه الصناعة، وذلك لزيادة كمية الانتاج المحلي، بالإضافة الى كمية المعروض بالأسواق والتي تهدف الى خفض الاسعار عبر زيادة العرض.

كما يجب تطوير اسواق السمك وتنظيمها بحيث تستوعب اعداد أكبر للمعروض والتجار والمتسوقين، وعمل مباني حديثة ومهيئة لاستقبال مختلف انواع الاسماك، وتكون مزودة بأجهزة الحفظ والتبريد التي تساعد في وصول المنتجات طازجة يوميا للمستهلك.

الثروة الحيوانية:

يمتاز وادي حصرموت بوجود مراعي ذات غطاء نباتي جيد لنمو المواشي والدواجن، وهي بيئة مناسبة للراغبين بالاستثمار في المنتجات الحيوانية كالحوم الحمراء والبيضاء والألبان ومشتقاتها

والجلود والبيض بالإضافة الى الاستثمار في مجال زراعة الاعلاف.

ويجب مراعاة توفر المياه وعدم تعارض ذلك مع الحاجة لاستهلاك الافراد له، ويفضل ان تكون مناطق الرعي وتخزين المواشي بعيدا عن المناطق السكنية لما تقتضيه نظافة وصحة البيئة وامكانية معالجة الاوبئة في حال تفشيها، كما يجب الاهتمام بالصحة البيطرية للثروة الحيوانية والدواجن لضمان خلوها من الامراض المعدية التي تصيبها او ممكن انتقالها الى البشر، وذلك عبر اجراء فحوصات وتطعيمات دورية لكل من المواشي المحلية او المستوردة من الخارج.

الامن الغذائي:

اصابت حزموت مجاعة في عام ١٩٤٥، أدت إلى نقص كبير في التغذية المحلية التي يعتمد عليها السكان، وانعدام الغذاء المجلوب من الخارج نتيجة لانقطاع الاتصالات مع العالم الخارجي في أثناء الحرب العالمية الثانية.

ومن أسباب المجاعة التي حصلت:

١-الجفاف الذي شهدته حضرموت في أثناء الحرب العالمية الثانية

وانقطاع الامطار لمدة ثلاث سنوات

٢-انقطاع تحويلات المهاجرين الحضارم في اندونيسيا والملايو

وسنغفورة، والتي تقدر بثمانمائة ألف جنيه ، وذلك بسبب الحرب

العالمية الثانية.

٣-تخلف وركاكة البنية الاقتصادية لحضرموت وعدم الاستخدام

الأمثل لإمكانات الطبيعة المتاحة وغياب دور الحكومات

المحلية، والسلطات الاستعمارية في خلق مشاريع تنموية ذات

اهداف استراتيجية^{١٥}.

لذلك فيعتبر الأمن الغذائي من المهام التي توكل الى الحكومة

وتكون مسؤولة عنه مسؤولية مباشرة، ويجب عليها توفير الأغذية

الأساسية للسكان بأقل تكلفة ممكنة سواء كان من الانتاج المحلي او

الخارجي، كما يجب على الحكومة ضمان عدم انقطاع الأغذية

المحلية من المنتجات الزراعية او السمكية وكذلك المنتجات الغذائية

الأساسية المستوردة، وعليه يجب التركيز على الجانب الزراعي

^{١٥} الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في حضرموت – الدكتور عبد الله سعيد سليمان الجعدي

من ناحية تحقيق المنتجات الزراعية للاكتفاء الذاتي داخل
حضر موت.

ويتم ذلك عن طريق دعم الانتاج الزراعي المحلي عن طريق دعم
المزارعين والشركات المحلية والمستثمرين، وكذلك توقيع اتفاقيات
عالمية للتبادل التجاري في المجال الزراعي مع الدول التي تمتلك
محاصيل معينة بأسعار رخيصة وكميات كبيرة على ان لا يمكن
زراعتها محليا أو ان يكون الانتاج المحلي لا يغطي الكميات
المطلوبة.

لذا تكون البداية في مساعدة المزارعين لتحقيق انتاج محصول اكبر
بطرق سريعة وصحية، بعيدا عن استخدام الكيماويات او اي اسلوب
مضر بالإنسان والبيئة كالبذور المعدلة وراثيا او استخدام المبيدات
الحشرية بنسب عالية أو استخدام المبيدات الممنوعة عالميا.

ويشمل الدعم الحكومي ايضا توفير معدات للمزارعين تساعد على
زيادة الانتاج وتحسين جودة المحاصيل عبر دعمهم بصندوق
زراعي حكومي يساعد المزارع البسيط في بدأ مشروعه أو زيادة
انتاجه ابتداءا بتوفير الاراضي الصالحة للزراعة أو اعادة
استصلاح الاراضي، وكذلك توفير المعدات الآلية للحفر والري
والحصد وتوفير الاساليب الحديثة في عملية تحضير المنتجات

لمرحلة البيع النهائي، بالإضافة الى تقديم النصائح العلمية مع تشخيص المشاكل واعطاء الحلول والاستشارات المجانية. ويجب تشجيع الاستثمار في المجال الزراعي واستقطاب الشركات العالمية ذات الخبرة في انتاج وتسويق المحاصيل الزراعية، وسيسهم دخول المستثمرين في توسع المجال الزراعي من ناحية زيادة الانتاج والذي سيعود على الاقتصاد بفوائد كبيرة كما سيسهم في تقليل التكلفة الانتاجية مما يعني انخفاض الاسعار بالأسواق المحلية.

كما يجب فرض كميات معينة للتوزيع المحلي تحقيقا لاكتفاء السوق وضمان ثبات اسعاره محليا، وبعدها يتم التوجه الى التصدير الخارجي، ويجب أن تمر المحاصيل على كشف يبين مستوى الجودة وقابليتها للاستهلاك الأدمي من ناحية احتواءها على نسب بسيطة ومسموح بها من الكيماويات وكذلك نوعية المياه المستخدمة في الري.

كما يراعى استخدام وسائل حديثة للزراعة تقوم على تقليل استهلاك المياه، والاستثمار في هذا المجال نظرا لوجود مناطق تعاني من ندرة المياه بها، وسيسهم ذلك في الحفاظ على مصادر المياه الطبيعية للأجيال القادمة.

كما يتم عمل مراكز ابحاث خاصة بالزراعة واعطاء التوصيات والطرق الصحيحة للعملية الزراعية، كما يتم عمل اختبارات للتربة لعدة مناطق ومعرفة المناطق المناسبة لكل نوع من المحاصيل مع دراسة امكانية تحسين التربة لزراعة محاصيل جديدة.

كما يجب التركيز على الاكتفاء الذاتي بزراعة الاعلاف، ودراسة الجدوى في استهلاكها لكمية المياه ومدى تأثيرها على الاحتياطي العام للمياه.

البيئة والحياة الفطرية:

البيئة:

لا يخفى علينا جميعا اهمية البيئة المحيطة بكل فرد، ومدى خلوها من التلوث وآثاره الضارة بالإنسان والحيوان والنبات، وتكمن الاهمية في الحفاظ على الجو والتربة والمياه من تلك الملوثات نظرا لخطرها على صحة الفرد والمجتمع، ومن أهم تلك الملوثات ادخنة المصانع والمركبات ومحطات توليد الطاقة وتسربات مياه

الصرف الصحي و إلقاء المخلفات الصناعية في البحر، كما تتلوث التربة بالمخلفات الصناعية والمواد الكيماوية. وعليه يجب وضع الية لخفض مستويات التلوث عن طريق ايجاد بدائل لإنتاج الطاقة والاعتماد على الطاقة النظيفة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية، حيث تساعد هذه الطرق في انتاج طاقة بدون عمليات احتراق تؤدي الى اصدار ادخنة ضارة بالبيئة.

وكذلك زيادة نسبة المسطحات الخضراء للمدينة عبر تكثيف الحدائق وتشجير الشوارع، وذلك نظرا لما تحققه نسبة التشجير العالية في تنقية الهواء وخلق بيئة صحية وكذلك خفض درجات الحرارة، مع مراعاة مصادر المياه لري الاشجار حيث ممكن الاستفادة من المياه المعالجة للصرف الصحي او مياه الامطار. ويفضل الاستعانة بالتقنيات التي تساعد على تخفيف استهلاك الطاقة الكهربائية في المنازل والمصانع والتي تخلق بيئة مستدامة وصحية، كما يراعى دعم وتحفيز الاستيراد للسيارات والمركبات التي تعمل على الكهرباء، لأنها تقلل من نسب انبعاث ثاني اكسيد الكربون بالجو، بالإضافة الى السيارات الهجينة والتي تعتبر اقل استهلاكاً للوقود من السيارات العادية.

ويفضل عمل محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي بهدف الاستفادة منها، وعدم القاءها في البحار او دفنها بالرمال، ويجب متابعة انابيب الصرف الصحي والتأكد من عدم وجود اي تسربات قد تضر بالبيئة المحيطة بها.

ويجب تفعيل مبدأ إعادة التدوير للمخلفات، بحيث تسهم هذه الثقافة في تسهيل عملية الفرز واعادة استخدام المواد من جديد، كما يفضل وجود شركات مستثمرة تساهم في جمع واعادة تدوير الورق والكرتون والزجاج واللدائن والمواد الاولية للأجهزة المتنوعة.

الحياة الفطرية:

تمتاز حزموت ببيئة ساحلية واودية صحراوية تحتوي على العديد من الحيوانات المائية والبرية، فيجب الحفاظ على هذه الحيوانات بوضع قوانين تمنع الصيد الجائر وتقننه، وكذلك عمل محميات لها تساعد في عملية التكاثر والتي تسهم في عملية التوازن البيئي، كما يجب دراسة البيئة على وضعها الراهن ومحاولة اكتشاف المشاكل التي تسبب عملية الانقراض وكيفية معالجتها، ودراسة الامراض التي تنتشر وتصيب هذه الحيوانات

وكيفية معالجتها ، كما يجب المحافظة على البيئة التي تتواجد بها الحيوانات سواء داخل البحار او في البراري، عن طريق منع وضع المخلفات بها وكذلك زيادة المساحة الخضراء في الاودية والبراري، وتوفير بيئة مناسبة لعيشها .

الإسكان:

يعتبر الحاجة الى السكن من الضروريات الملحة في ظل الزيادة السكانية المتوقعة حسب معدلات النمو السكاني، بالإضافة الى الزيادة خارج حسابات معدلات النمو مثل عودة المغتربين وكذلك التطور الاقتصادي الذي يجلب معه افراد من عدة دول نظرا لتوفر فرص الاستثمار والعمل.

فمن المتطلبات الرئيسية على الدولة دراسة وضع الوحدات السكنية المتوفرة حاليا ومدى امكانياتها لاستيعاب هذه الاعداد المتزايدة من السكان، ودراسة امكانية زيادة هذه الوحدات عبر تحفيز عملية البناء وفتح مجال الاستثمار في العقارات، ويجب ان يكون التوسع وفق خطة هندسية مدروسة موضح خلالها اماكن التوسع المحتمل

والأماكن التي يمنع البناء فيها كمجاري السيول، ويتم ذلك عبر عمل مخطط مستقبلي للمدينة للسنوات القادمة.

كما يجب على الحكومة المساهمة لتوفير الوحدات السكنية المخفضة لذوي الدخل المحدود عبر دعم صندوق عقاري يساعد المواطنين على التملك بأقساط ميسرة، كما يجب تشجيع التجار المحليين وشركات التطوير العقاري في عملية المشاركة بضخ المزيد من الوحدات السكنية والتي ستساعد في توازن نسبة الطلب مع حجم المعروض، وبالتالي انخفاض للأسعار أو ثباتها على الأقل.

الخدمات الحكومية:

سبق وأن تحدثنا عن أهمية الدور الحكومي في تحقيق الرؤية، وسأتحدث هنا بالتحديد عن الأمور التي يمكن أن تساهم في زيادة مستوى وأداء الحكومة.

فعلية تكون الحاجة لعمل مباني جديدة أو إعادة تأهيل المباني الموجودة حالياً بما يتماشى مع أهداف ومتطلبات تحقيق رؤية

حضر موت ٢٠٤٠، والتي ستعكس من خلالها مستوى الخدمات المقدمة، وملائمة المباني لأن تكون قادرة على استيعاب الاعداد المتزايدة من المراجعين، وان تتوفر بها الاجهزة والامكانيات المساعدة على تقديم الخدمات للمواطنين بشكل أفضل.

كما يجب تطوير أداء الموظفين الحكوميين عبر الدورات التدريبية ومتابعة الأداء المهني، وذلك عبر تقييم مستمر من قبل ادارة كل قسم، تعطى من خلاله حوافز مادية ومعنوية للموظفين المتميزين، وستساعد هذه الآلية جميع الموظفين على تحسين مستوى الأداء بشكل عام، كما يجب مراعاة الكوادر والخبرات المحلية في عملية التوظيف واعطاء اولوية العمل للمستحقين منهم.

ونظرا للحاجة المتزايدة من قبل أفراد المجتمع لمراجعة المباني الحكومية بغرض انهاء الاجراءات والمعاملات، عليه تزيد الحاجة لإنهاء هذه المعاملات بأسرع الطرق وايسرها وأقلها تكلفة للمادة والوقت، وارى ان التحول الى "الحكومة الإلكترونية" عبر المواقع الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية، سيسهل عملية انهاء الاجراءات والمعاملات وتنظيم المواعيد، مع ضمان سرعة وجودة الخدمات المقدمة للأفراد، بالإضافة إلى كونها طريقة فعالة في عملية الرقابة الكاملة على مستوى الأداء الحكومي، والتي ستحد من عمليات الفساد الحاصلة، كما سيساعد اخذ المواعيد عبر

الانظمة الالكترونية في تخفيف الازدحام وأوقات الانتظار، وتعطي الأولوية للمتقدمين بطلب الخدمة آليا وبالترتيب الذي يحفظ للجميع حقهم في الاستفادة من الخدمات بالشكل المطلوب .

البنوك التجارية:

تساهم البنوك التجارية بشكل مباشر في عملية التنمية من خلال عدة طرق، من أهمها دعم المشاريع بمختلف احجامها ماديا، وذلك بعد دراسة جدواها وعوائدها الاقتصادية والأرباح المتوقعة منها، وأيضا تدخل البنوك ضمن المشاريع كداعم او مستثمر او طرف ضامن، وهو ما يجعلها متواجدة في اغلب المشاريع الكبيرة، والتي تحتاج الى سيولة عالية وغالبا ما تكون هذه المشاريع مؤثرة على التنمية بشكل عام.

ويسهم انتشار البنوك في الحركة التجارية بشكل عام، حيث يسهل على التجار نقل وتحويل الأموال إلى حسابات مختلفة بكل سهولة، وهذا سيدعم دورة السوق الاقتصادية، وسيزيد من معدلات الشراء والبيع لاسيما في حال انتشار أجهزة الصراف الآلي، والتي تمكن

الفرد من حمل مبالغ مالية معه أينما ذهب بكل سهولة وأمان، بالإضافة الى نقاط البيع الالي داخل المحلات، وكذلك بطاقات الشراء عبر الانترنت.

ولا ننسى دور البنوك في المشاركة بأعمال مجتمعية، والمساهمة في عمل المشروعات التي تخدم الجمعيات والأسر المحتاجة، ودعم مشاريع الشباب الطموح، بالإضافة الى عمل مشاريع يستفيد منها الجميع كالمدارس أو الحدائق أو كالمساهمة بعمل الطرق ونحو ذلك، وكذلك تقديم القروض الميسرة بفوائد رمزية بهدف عمل المشاريع الصغيرة للشباب، بالإضافة الى تمويل الإسكان للأفراد.

الأمن الداخلي والخارجي:

يعتبر الأمن أحد أهم ركائز الاستقرار التي يبحث عنها كل فرد في المجتمع، والذي من خلاله توجد البيئة المساعدة للتنمية والتطوير، وتعد من مسؤوليات الحكومة ممثلة في أجهزتها الأمنية التابعة لوزارة الداخلية، ومن أهمها الشرطة المحلية والتي تساهم بشكل فعال في خفض مستوى الجريمة بأنواعها، بالإضافة الى حفظ

الأمن في المدن والقرى وكذلك الخطوط الرئيسية التي تربط بين المدن، كما أنها تساعد في ضبط عمليات بيع وتداول الأسلحة الغير مرخصة ومنع تهريبها من الخارج.

وعليه يجب تطوير مستوى الضباط والعساكر بما يتلاءم مع الأساليب الحديثة لضبط ومكافحة الجريمة، ويشمل التطوير كلا من أقسام الشرطة والمرور والدفاع المدني ومكافحة المخدرات بالإضافة لأجهزة الاستخبارات، والتي تعمل جميعها كمنظومة واحدة بهدف توفير الأمن للمجتمع.

كما ينبغي التركيز على جانب الأمن القومي وحماية كافة الحدود عبر منظومة متكاملة من الجيش والقوات البرية والبحرية والجوية تابعة لأبناء حضرموت، يرأسها أحد أبناءها من الكفاءات العسكرية المشهود لها بين القيادات العليا.

كما يجب تأمين كافة الحدود بأحدث الوسائل التي تضمن ردع أي اعتداء خارجي يمس الوطن، وتوفير المزيد من الدعم اللوجيستي لمختلف القوات عبر قواعد عسكرية يتم من خلالها عمليات الرصد وتوجيه القوات حسب الاستراتيجيات العسكرية المتبعة للتصدي لأي هجوم محتمل.

المساهمة المجتمعية:

تعتبر المساهمة المجتمعية من الأمور التطوعية التي تنعكس على الفرد والمجتمع في تكاتفه وتلاحمه في مواجهة مختلف مشاكل الحياة، وتختلف اشكال المساهمة حسب قدرة كل شخص على العطاء والمساعدة، وذلك عبر تقديم المبادرات او المشاركة في الفعاليات الخيرية أو بالمساهمة المباشرة عبر الجمعيات أو التطوع المباشر فردياً أو عبر مجموعات منظمة للعمل التطوعي. ويجب تفعيل هذه الخدمات الاجتماعية من قبل الجمعيات واصحاب القرار لخلق بيئة متعاونة وقادرة على العطاء ولديها الاحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع، ويتم ذلك عبر مجموعة مبادرات تخدم كافة المجالات التي تمس المواطن.

الاعلام :

تعتبر أجهزة الاعلام المختلفة كالإذاعية والتلفزيونية عن المستوى الثقافي والتعليمي وكذلك عن الحريات لدى الشعوب، فمن خلالها يمكنك معرفة المستوى الثقافي للشعوب عبر ما يتم تناوله وطرحه

في وسائل الاعلام ومدى تناسب الطرح مع الوعي العام للمجتمع، كما يمكنك مشاهدة هامش الحرية في التعبير عن الآراء وانتقاد السياسات المختلفة في المجالات الحكومية داخليا وخارجيا.

وعليه تكمن اهمية انشاء قنوات فضائية بمستوى عالي من الامكانيات سواء على مستوى الاشخاص وكادر التشغيل أو على مستوى الاستديوهات الحديثة والمجهزة بأحدث وسائل النقل والتصوير والاخراج التلفزيوني، وتستطيع الحكم على نجاح القنوات القضائية بقوة انتشارها على المستويات المحلية والعالمية وعبر احصائيات عدد المشاهدات المباشرة لها.

وعليه يجب اضافة قنوات تبث من داخل حضرموت وتخدم كل أهالي المنطقة وتساهم في إيصال الأخبار لهم أولا بأول مع عرض برامج تناسب الذوق العام وتناقش القضايا المستجدة في المجتمع.

كما يجب دعم الشباب والشركات الصغيرة الخاصة بالإنتاج الإعلامي، وفتح الباب لهذه الصناعة لتقديم المزيد والمنافسة لتقديم المحتوى الهادف والمناسب للبيئة الحضرية.

كما لا ننسى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في العصر الحديث، حيث أصبحت في الوقت الراهن كاسرة للعديد من الحواجز والقيود المفروضة على الحريات السياسية والدينية، وكذلك أصبحت متابعة

من قبل الجميع، وكما أصبحت تشكل لدى البعض المصدر الرئيسي للأخبار ومتابعة مستجدات الحياة اليومية داخل المجتمع ولهذا يجب الاهتمام بوسائل التواصل الاجتماعي واعطاءها مزيد من المصداقية عبر توثيق الحسابات الرسمية للصحف والمجلات المحلية، وكذلك تفعيل التواصل بين المستخدمين وبين الوزارات والشركات التي تقدم خدماتها بشكل مباشر مع العملاء والتي ستعزز من أداء خدمات العملاء وسرعة الرد على الاستفسارات والشكاوى او الاقتراحات.

خاتمة

إذا ضاق صدرك من بلاد
ترحل طالبا أرضا سواها
عجبت لمن يقيم بدار ذل
وأرض الله واسعة فضاها
فذاك من الرجال قليل عقل
بليد ليس يعلم من بناها
فإنك فز بها إن خفت ضيماً
وخلّ الدار ومن بناها
فإنك واجد أرضاً بأرض
ونفسك لم تجد نفساً سواها
ومن كانت منيته بأرض
فليس يموت في أرض سواها

الامام الشافعي

المراجع

- أدوار التاريخ الحضرمي – محمد أحمد الشاطري
- أسباب النمو الاقتصادي – روفين برينير
- الاستثمار الاجنبي المباشر- تعاريف وقضايا – د. عيسى محمد الغزالي
- الاغتيال الاقتصادي للأمم: اعترافات قرصان اقتصادي - جون بركنز
- أمار ابارك – مجلة الاكاديمية الامريكية للعلوم والتكنولوجيا ٤ (١١) ٢٠١٣
- أنا عائد من جنوب الجزيرة العربية – أحمد بن زين السقاف
- الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في حضرموت (١٩١٨- ١٩٤٥) – الدكتور- عبد الله سعيد بن سليمان الجعدي
- الحضارم في الحجاز ودورهم في الحياة العلمية والتجارية (١٩١٨-١٨٤٠) دراسة تاريخية – د. خالد حسن سعيد الجوهي
- حول العالم في مائتي يوم – أنيس منصور
- السياحة والسياسة: مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة – كولن مايكل هول
- السياسة الاقتصادية: آراء لليوم ولللغد – لودفيغ فون ميزس
- العولمة – جلال أمين
- في جنوب الجزيرة العربية – صلاح البكري

فهرس المحتويات

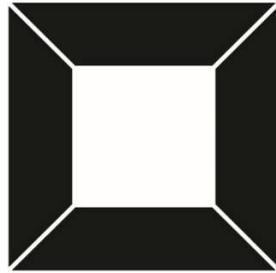
٣	إهداء
٤	مقدمة
٧	الفصل الأول دوام الحال من المحال
٨	أسباب تغير الأوضاع للمغتربين في السعودية
	تاريخ الحضارم في الحجاز قديما وما بعد تأسيس الدولة السعودية
١١	الحديثة
١٧	الهجرة موروث ثقافي للحضارم
١٨	لماذا سيرحل المغتربون من السعودية؟
٢٣	المغتربون من مواليد السعودية .. وتستمر المعاناة
٢٧	حضر موت وجهة العودة الوحيدة!!
٣١	قصة وعبرة
٣٥	رسائل سريعة
٣٧	مقدمة عن الرؤية
٣٩	لمن هذه الرؤية
٤٣	هل الرؤية حلم ام حقيقة ممكن تنفيذها؟
٤٥	دور سكان حضر موت في نجاح الرؤية
٤٦	دور الحكومة في نجاح الرؤية
٤٨	دور المغتربين في نجاح الرؤية
٥١	من اين نبدأ بتنفيذ الرؤية

٥٤	الفصل الثالث المجالات التي تشملها الرؤية
٥٥	المجالات التي تشملها الرؤية
٥٥	التعليم:
٥٩	الصحة:
٦٣	البنية التحتية:
٦٨	الاتصالات:
٦٩	الصناعة:
٧٠	الصناعة البترولية:
٧٢	المعادن والثروات:
٧٣	الأمن الاقتصادي:
٧٥	القطاع الخاص:
٧٧	الاستثمار:
٨١	المواصلات العامة والمطارات:
٨٦	المواصلات الخاصة:
٨٦	الميناء:
٨٧	السياحة:
٩٠	الرياضة:
٩١	الثروة السمكية والحيوانية:
٩٣	الأمن الغذائي:
٩٧	البيئة والحياة الفطرية:
١٠٠	الإسكان:

١٠١	الخدمات الحكومية:
١٠٣	البنوك التجارية:
١٠٤	الأمن الداخلي والخارجي:
١٠٦	المساهمة المجتمعية:
١٠٦	الإعلام :
١٠٩	خاتمة
١١٠	المراجع

تم بحمد الله

الإخراج وتصميم الغلاف



RAMADY
STUDIO



RAMADY
STUDIO

يعرض هذا الكتاب التغييرات الحاصلة لأوضاع المغتربين الحضارم في المملكة العربية السعودية خلال الأعوام الأخيرة من بداية العام 2016 وما هي الأسباب التي جعلتهم يتخذون قرار الرحيل عن السعودية، والعودة الى حضرموت او الهجرة الى وجهات أخرى، بالإضافة الى تناول مقتطفات من تاريخ الحضارم في الحجاز.

ويتطرق الكتاب للحديث عن رؤية حضرموت 2040 والتي ستحقق الكثير من التقدم والازدهار لحضرموت وسكانها، كما يعرض كيفية الاستفادة من هذه المرحلة التاريخية للهجرة العكسية للحضارم في النمو والتطور، والاستفادة من الخبرات العملية والعلمية والتجارية لهؤلاء العائدين.

كما يتطرق الكتاب للأمور التي يجب على الحكومة السعي في تطويرها عبر عمل لجان متخصصة تقوم بعمل الدراسات ومعرفة الأوضاع الراهنة واحتياجات تطوير كل قسم حسب تخصصه.